

من قضايا فعل القول (قال) في العربية

د. عمر يوسف عكاشة

أستاذ مساعد

مركز اللغات - جامعة اليرموك

إربد - الأردن

استهلال:

كثيراً ما اعتَرَضَ سيرورةَ فكرِ المرءِ، وهو يُوَجِّهُ العربيةَ للناطقينَ بغيرِها، أمرٌ جَلَلٌ استَحْكَمَتْ حَلَقَاتُهُ فِي النَفْسِ، وما انفَكَ يُرَاوِدُهُ منذُ أَحَدِ عَشَرَ عاماً، يومَ أن كانَ في زمنِ الطَلَبِ الثاني. فقد كانَ يَشْعُرُ، على الاتِّصالِ والدَّوامِ، بِحَاجَةِ أولئِكَ النَّفَرِ مِن مُتَعَلِّمِي العربيةِ إلى مَبْحَثِ يَخْلُو مِنْهُ النَّحْوُ العربيُّ إلا مِن بَضْعِ شذراتٍ مُتَفَرِّقاتٍ، لا تَرُقِي بأيِّ حالٍ إلى أن تُقِيمَ أودَ بابٍ في النَّحْوِ. ذلكمُ هو بابُ "نَقْلِ الكلامِ في اللسانِ العربيِّ".

فكانَ دائِمَ التَّسْأَلِ: لِمَ نَجِدُ هذا البابَ شاخِصاً بِقُوَّةٍ في "أنحاءٍ" ما نَعْرِفُ مِن لغاتٍ، كالإنجليزيةِ والفرنسيَّةِ والألمانيَّةِ والعبريَّةِ وغيرها، في حينَ إنَّهُ لم تَقُمْ لَه قَائِمَةٌ بَعْدُ في النَّحْوِ العربيِّ؟ بل إنَّ نَحْوَ اللُّغَةِ الفارسيَّةِ، رَغْمَ أَنَّهُ مُسْتَهْرٌ بِاعْتِمَادِ واضعِيهِ على تَأْلِيفِ النَّحْوِ العربيِّ نَفْسِهِ اعْتِماداً مُسْتَعْلِياً، خاصَّةً مِن جِهَةِ تَقْسِيمَاتِهِ وَمُصْطَلِحَاتِهِ، إلا أَنَّا نَعْتَرُ فِيهِ على بابٍ مَضْبُوطَةٍ قِوَاغِدُهُ لِنَقْلِ القَوْلِ (المُباشِرِ وغيرِ المُباشِرِ).

أريدُ لأَسأل، بِطريقةٍ ثانيةٍ: لِمَ لَمْ يَهْتَمَّ النحاةُ العربُ بهذا المَبْحَثِ؟ لِمَ لَمْ تَلْتَقِ عَنائَتُهُمْ إِلَيْهِ فَيُفَرِّدُوا لَهُ بَاباً فِي النحْوِ؟ الحقُّ أَنَّنَا لَمْ نَكُنْ لِنَتَّصِرَ عَدَمَ قِيَامِ النحاةِ - أو غيرِهِمْ مِنْ علماءِ السلفِ كَعلماءِ السُّنَّةِ أو الحديثِ الشريفِ مثلاً - بهذا الصَّنِيعِ، لأنَّهُ يَغْدُو ضَرُورَةً مُلِحَّةً، خَاصَّةً فِي ضِوَاءِ مَا يَتَسَمُّ بِهِ أَغْلِبُ تَرَاتِنًا مِنْ شَفَاهِيَّةٍ مُقَرَّرَةٍ لَيْسَ مِنَ الْيَسِيرِ دَفْعُهَا أَوْ الدَّفَاعُ عَنْ ضِدِّهَا.

وإنَّ غَيْبَةَ "نَقْلِ الكَلَامِ" عَن أَبْوَابِ النحْوِ العَرَبِيِّ، لِيُعَزَّرُ صِدْقَ الدَّعْوَى القَائِلَةِ بِأَنَّ أَكْثَرَ عَمَلِ النحاةِ - لا اللغويينَ - قَد انصَرَفَ إِلَى النصوصِ الأدبيَّةِ الفَنِّيَّةِ. ولعلَّ مِنْ غيرِ المَشْكُوكِ فِيهِ أَنَّ عَمَلِيَّةَ "نَقْلِ الكَلَامِ" تَتَجَلَّى، أَكْثَرَ مَا تَتَجَلَّى، فِي لُغَةِ الحَدِيثِ اليَوْمِيِّ النَفْعِيِّ الشَفَاهِيَّةِ.

وقد يَرِبُضُ، ثُمَّ، سَبَبٌ آخَرٌ مِنْ وِراءِ عَدَمِ تَوَجُّهِ أَنْظَارِ النحاةِ تِلْقَاءَ هَذَا المَبْحَثِ، نَقْلُ الكَلَامِ. فالنحْوُ العَرَبِيُّ، كالأَنْحَاءِ التَقْلِيدِيَّةِ جَمِيعِهَا، قَد اعْتَنَى بِنحْوِ الجُمْلَةِ وَلَمْ يَتَجَاوَزْهَا إِلَى "النصِّ". غَيْرَ أَنَّ الحَادِثَ فِي "نَقْلِ الكَلَامِ" لَا جَرَمَ مُتَجَاوِزٌ حُدُودَ الجُمْلَةِ إِلَى "النصِّ"، أَجْلٌ أَنَّهُ يُعْرَفُ أَوْ يُعْرَفُ - أحياناً - بِأَنَّهُ خِطَابٌ مُنَكِّيٌّ عَلَى خِطَابِ.

ولكنَّ يَنْبَغِي الاعْتِرَافُ بِأَنَّ جُلَّ المُقَدَّمِ هُنَا، رَغْمَ كَثْرَةِ تَفْرِيعَاتِهِ، وَتَعَدُّدِ مَلاحِظِهِ، وَجِدَّةِ بَعْضِ أَنْظَارِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَتَعَدَّى كَوْنَهُ مَلْحُوظَاتٍ تَأْسِيسِيَّةً وَتَعْلِيقَاتٍ تَمْهِيدِيَّةً لِلْمَبْحَثِ المُبْتَغَى إِنْشَاؤُهُ. فوَعُورَةُ المَسْئَلِ قَد اضْطَرَّتْني إِلَى أَنْ أَقْنَعُ مِنَ الظَاهِرَةِ المَدْرُوسَةِ بِبِدَايَةِ أَحَاوِلٍ فِيهَا لَمَلَمَةٌ أَهَمُّ مَظَاهِرِ القَوْلِ وَمَتَعَلِّقَاتِهِ فِيمَا اسْتَطَعْنَا الوُصُولَ إِلَيْهِ مِنْ كِتَابِ النحْوِ وَاللُغَةِ وَالحَدِيثِ وَالتَفْسِيرِ. هَذِهِ البِدَايَةُ، فِي تَصَوُّرِ البَاخِثِ الحَالِيِّ، هِيَ غَايَةُ النِّهَايَةِ.

أَقُولُ: إِنَّ هَذَا البَحْثَ - بِحَقِّ - تَمْهِيدِيٌّ، وَلَمْ يَكُنْ فِي مُكْنَةِ المَرءِ أَنَّ يَتَجَاوَزَهُ إِلَى وَضْعِ قَوَاعِدِ تَكُونِ وَاصِفَةً ضَابِطَةً نَقْلَ الكَلَامِ فِي اللِّسَانِ العَرَبِيِّ،

شَارِحَةُ آيَاتِهِ شَامِلَةٌ اسْتِرَاتِيجِيَّاتِهِ، عَلَى غِرَارِ مَا نَجَدُهُ مَائِلاً فِي اللُّغَاتِ الأُخْرَى. ذَلِكَ أَنَّنِي أَظُنُّ أَنَّ قَوَاعِدَ الكَلَامِ المُنْقُولِ المُنَوَّصَلِ إِلَيْهَا فِي تِلْكَ اللُّغَاتِ -سِوَاءَ كَانَتْ قَوَاعِدَ لِنَقْلِ الكَلَامِ بِلِفظِهِ وَنَصِّهِ، أَوْ بِمَعْنَاهُ دُونَ لِفظِهِ-، لَمْ تَسْتَقِرَّ عَلَى يَدِ بَاحِثٍ وَاحِدٍ إِلَيْهِ يُمْكِنُ عَزْوُ تِلْكَ القَوَاعِدِ. بَلِ الرَّاجِحُ أَنَّهَا مَا قَرَّتْ وَمَا أُقِرَّتْ إِلَّا بِجُهُودِ طَوَائِفِ عِدَّةٍ مِنَ البَاحِثِينَ.

القضية الأولى: توظيف فعل القول (قال) لنقل الكلام

حكاية الكلام بالقول

يَذْهَبُ سِيبَوِيهِ فِي بَابِ (الأفعال التي تُسْتَعْمَلُ وتُغْنَى) إِلَى أَنَّ (قُلْتُ) "إِنَّمَا وَقَعَتْ فِي كَلَامِ العَرَبِ عَلَى أَنَّ يُحْكَى بِهَا، وَإِنَّمَا تَحْكِي بَعْدَ القَوْلِ مَا كَانَ كَلَاماً لِقَوْلٍ، نَحْوُ: (قُلْتُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، لِأَنَّهُ يَحْسُنُ أَنْ تَقُولَ: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ) وَلَا تَدْخُلُ (قُلْتُ). وَمَا لَمْ يَكُنْ هَكَذَا أُسْقِطَ القَوْلُ عَنْهُ"^(١). وَلَقَدْ وَظَّفَ ابْنُ جَنِّي هَذَا النِّصَّ لِيُشِيرَ إِلَى أَنَّ الكَلَامَ مَا كَانَ مِنَ الأَلْفَاظِ قَائِماً بِرَأْسِهِ، مُسْتَقِلاً بِمَعْنَاهُ، وَأَنَّ القَوْلَ بِخِلَافِ ذَلِكَ^(٢).

وَالَّذِي يَبْدُو لِلْمَرْءِ أَنَّ ابْنَ جَنِّي لَمْ يَلْتَفِتْ فِي نِصِّ سِيبَوِيهِ السَّالِفِ إِلَّا إِلَى مَا يَعْنِيهِ مِنْهُ حَسَبُ، بِالقَدْرِ الَّذِي يُسَعِّفُهُ بِهِ هَذَا النِّصُّ عَلَى المَسْأَلَةِ الَّتِي تَشْغَلُهُ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ إِقَامَةِ فَرْقٍ حَاسِمٍ بَيْنَ القَوْلِ وَالكَلَامِ.

غَيْرَ أَنَّ أَهَمَّ مَا فِي ذَلِكَ النِّصِّ - فِيمَا أَحْسَبُ - أَمْرٌ آخَرٌ لَمْ يَنْشَغَلْ بِهِ ابْنُ جَنِّي. فَإِذَا رَجَعْنَا البَصَرَ فِي كَلَامِ سِيبَوِيهِ كَرَّةً أُخْرَى، أَلْفِينَا مَسْأَلَةَ التَّفْرِيقِ فِيهِ بَيْنَ مَا كَانَ كَلَاماً وَمَا كَانَ قَوْلًا، مَسْأَلَةَ فَرَعِيَّةٍ وَفِكْرَةَ ثَانَوِيَّةٍ. وَأَمَارَةٌ ذَلِكَ أَنَّ عُنَايَةَ سِيبَوِيهِ تَوَجَّهَتْ أَوَّلَ الأَمْرِ وَمُقْتَنِحَ النِّصِّ إِلَى طَرِيقَةِ إِيقَاعِ (قُلْتُ) فِي كَلَامِ

١. سِيبَوِيهِ، الكِتَابُ: ١ / ١٢٢.

٢. ابْنُ جَنِّي، الخِصَائِصُ: ١ / ٢٠.

العرب، فكان أن ذَكَرَ أنَّ (قلتُ) إنما تَقَعُ "على أن يُحكى بها"، ثم تُثَي بالفرق بين الكلام والقول، هكذا:

١ - "اعلم أن (قلتُ) إنما وَقَعَتْ في كلام العرب على أن يُحكى بها".

٢ - "وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً".

فابن جنِّي تَلَقَّفَ مِنْ سيبويه جزأ كلامه الثاني، وهو الجزء الثاني الأَقْلُ أهميَّةً، تاركاً الجزء الأول الذي يحوي فكرة الكلام الرئيسة.

صحيح أن ابن جنِّي يكونُ بذلك قد التَقَطَ ملحظاً لسيبويه هاماً يَمَثُلُ فيه الفرق بين القول والكلام، فَلَقَّتْ الأنظارَ إليه، وسلَطَ الضوءَ عالياً عليه، بيد أنه - في الوقت نفسه - لم يتوقَّفْ لحظةً عند مُرادِ سيبويه من كونِ أنَّ (قلتُ) يُحكى بها. وقد كان هذا من ابن جنِّي في الوقت الذي يَستخدِمُ فيه سيبويه (إنما) أجل التعبير عن ذلك: "إنما وَقَعَتْ على أن يُحكى بها". ففي لغة سيبويه هذه تحفازٌ للمرء ليسأل: ما معنى أنك بـ(قلتُ) "تحكى" الكلام؟ بطريقة أخرى: ما معنى الحكاية بـ(قلتُ)؟ .

من هذا يستبين أن المسألة الرئيسة ليست مسألة الفرق بين القول والكلام، بل إنها تتعدَّاهما إلى حكاية الكلام. وأجل هذا فإن التقاطة ابن جنِّي من نصِّ سيبويه لا تقوى على الإجابة عن هذا السؤال، رغم أنه مدارُ الاهتمام ومثارُ الاستفهام.

قد يكون من السهل أن نستصفي من كلام سيبويه، أنك إذا انتويتَ توظيفَ (قلتُ)، وكذا جميع ما تصرَّفَ من فعله^(١) نحو: (قال/قالا/قالوا، قالت/قالتا/قلن، قلت/قلتما/قلتم، قلت/قلتما/قلتن، قلت/قلنا،

١. سيبويه، الكتاب: ١ / ١٢٢.

يقول/يقولان/يقولون...)، فإن من الواجب أن تأتي بعد لفظ فعل القول بكلام، أي تام. ولكن، هل يعني هذا أن من اللازم أن تنقل "الكلام التام" كما صدر من فم صاحبه أو قلمه، دون تصرف أو تغيير؟ هل يريد سيبويه ليُشير إلى ضرورة أن يكون الكلام الذي يأتي به العربي بعد لفظ القول كلاماً منقولاً بنصه، لا أثر فيه من لغة الناقل؟.

الحق أن نص سيبويه -فيما يتبدى لنا- غير حاسم في هذه المسألة. فمنبع الإشكال أنه مثل لما يمكن نقله من كلام بـ(زيد منطلق)، ليقول إنه ليس بمكسبك نقل (زيد) وحدها، أو (منطلق) وحدها. ولكننا لا نعلم من المسألة غير هذا القدر وإلا هذا الحد. لا يمكن أحداً أن يقطع بأن سيبويه يقول بإمكان نقل الكلام نقلاً يحافظ على عنصر المعنى دون الألفاظ.

غير أن المرء ليرى بأن المعاجم اللغوية تستطيع سد هذه الثغرة ورتب هذه الفجوة. إذ ترشدنا مادة (حكي) في المعاجم - على نحو فاقع - إلى أن الحكاية، أو المحاكاة، مُبنية على المطابقة في إطار القول أو الفعل. فأنت تقول: "حكيت فلاناً وحكيتُهُ"، بمعنى: "فعلت مثل فعله أو قلت مثل قوله سواء لم أجاوزهُ، وحكيتُ عنه الحديث حكاية"^(١).

وبناءً على هذا، قد يكون سديداً القول: إن مقصد سيبويه من قائلته تلك، هو أن الفعل (قال) -وما يحاقله- الأصل فيه أن لا يقع في كلام العرب إلا عند إرادة نقل الكلام نقلاً "حكائياً"، أي على الوجه الذي به صدر عن مُنتجِه الأول. فليس لك بعد (قال) أو (قلت) - والكلام على الأصل - إلا أن تحكي الكلام، أي أن تأتي به على النحو الذي به أطلقه مرسله الأصلي، الذي هو "المنقول عنه أو المنقول منه". بطريقة أخرى: ليس لك من الأمر سوى أن تذكر فعل القول مُسنداً

١. ابن منظور، لسان العرب: (حكي).

إلى القائل المنقول منه الكلام، ثم تورد بعده كلاماً هو - بطبيعة الحال - من ألفاظ غيرك. ولعل مما يعزز هذا الفهم، ما أوردته سيبويه نفسه في موضع آخر حينما قال: "فَقَالَ لا تُغَيِّرُ الكَلَامَ عَن حَالِهِ قَبْلَ أَنْ تَكُونَ فِيهِ" (قال) (١)، وما قرَّره ابن السراج في قوله: "والحكاية لا تُغَيِّرُ الكَلَامَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ. تقول: قال عمرو: إنَّ زيدا خيرٌ منك" (٢).

وقد يتفق أن تكون الألفاظ بعد القول ألفاظك، والكلام بعده كلامك، وذلك حسب عندما يكون القول صادراً عنك في موقف اتصالي سابق، أي عندما تكون أنت المنقول عنه والناقل له في آن. وفي هذه الحال كذلك، أنت مضطرٌ إلى حكاية كلامك ونقله دون تغيير أو تصرف. ولا يقبل غير ذلك مع فعل القول في لغة العرب. ومن هنا جاءت عبارة سيبويه الصارمة: "وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه" (٣).

أقول: أن يكون فعل القول (قال) لما نقل من الكلام حكاية، هو الأصل. على أنه ينبغي أن لا يفهم من هذا أن العربية لم تعرف (قال) الموظف لغرض نقل الكلام غير المحكي (المتصرف فيه). أمارة هذا أن "يونس" قد ذكر - في سياق إجابته عن سؤال سيبويه المتعلق بصحة فتح الهمزة في: (متى تقول أنه منطلق؟) - أنك "تقول: قال عمرو إنه منطلق". فإن جعلت الهاء عمراً أو غيره فلا تعمل (قال)، كما لا تعمل إذا قلت: قال عمرو هو منطلق. فـ(قال) لم تعمل ها هنا شيئاً وإن كانت الهاء هي القائل، كما لا تعمل شيئاً إذا قلت (قال) وأظهرت (هو) (٤).

١. سيبويه، الكتاب: ١٤٣/٣.

٢. ابن السراج، الأصول في النحو: ١ / ٢٦٣.

٣. سيبويه، الكتاب: ١ / ١٢٢.

٤. السابق: ١٤٢/٣ - ١٤٣.

معنى ذلك أنك إذا قصدت بالهاء عمراً في قولك: (قال عمرو إنه منطلق)، كان كلام عمرو المنقول على غير الوجهة التي بها صدر منه، لأن عمراً عندما أخبرك بانطلاقه لا جرم أنه عبر عن نفسه بصيغة المتكلم: (إنني منطلق). وعليه فإنك إذا نقلت كلمة حكاية قلت: (قال عمرو إنني منطلق)، وهو مثل قول الله - جل وعلا - حكاية عن عيسى - عليه الصلاة والسلام -: «قال إني عبد الله أتاني الكتاب وجعنتي نبياً»^(١). وأما إذا قلت: (قال عمرو إنه منطلق) بعودة الهاء إلى عمرو، كنت ناقلاً الكلام بالمعنى دون الالتزام بالألفاظ.

ولقد جلى السيرافي - بشيء من الاضطراب الواضح - السلوك الذي يسلكه الفعل (قال) في تأرجح دلالاته على طريقتي نقل الكلام: النقل بالألفاظ تارة، والنقل بالمعنى دون الألفاظ تارة أخرى. وذلك في قوله: "حق الحكاية أن تقول: (قال عمرو إني منطلق)، وكذلك إذا قلت: (قال عمرو هو منطلق). فحق الحكاية أن يقول: (قال عمرو أنا منطلق)، لأن هذا لفظه الذي لفظ به، ولكنهم قد يغيرون لفظ الغيبة إلى الخطاب، ولفظ الخطاب إلى الغيبة، لأن ذلك أقرب إلى الأفهام، ولا يعد ذلك تغييراً، لأن الذي يقول: (إن زيدا منطلق) لو واجهه لقال: (إنك منطلق)، ولم يكن ذلك مغيراً للكلام عن مناجه"^(٢).

والجدير ذكره أن النحاة العرب أفردوا للحكاية باباً، يفهم منه أنهم يعنون بالحكاية "إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير فيه، أو إيراد صفته"^(٣). ويبدو أن الحكاية عندهم تضرب في مستويين، المستوى الأول: حكاية الجمل، وهي مختصة بالقول، بدليل قول ابن هشام: "حكاية الجمل مطردة بعد القول،

١. مريم ١٩ : ٣٠.

٢. سيبويه، الكتاب: ١٤٣/٣ (الحاشية الأولى).

٣. ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤ / ٢٥١ (الحاشية الأولى).

نحو: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾^(١) ^(٢). وتتشعبُ حكايةُ الجملِ إلى قسمين: حكايةُ اللفظ، وهو أن تحكي ما قال المتكلمُ الأوَّلُ بألفاظِهِ وترتيبها وهيئاتها، وإلا فهي حكاية المعنى.

وإذا أُنعمتَ النظرَ فيما أرادوه من حكايةِ المعنى، وجدته لا يتقلَّتْ في الحقيقة من إسارِ حكايةِ اللفظ. ذلكَ أَنَّهُم نَصَّوْا على نوعين لحكايةِ الجملةِ على المعنى، يلتزمُ الناقلُ في كليهما بأن يأتيَ بالألفاظِ المنقولِ منه لا يُغادرُها، إلا أَنَّهُ في أحدِ النوعين يقومُ بتقديمِ بعضِ الألفاظِ وتأخيرِ بعضها، فيما يجيءُ الناقلُ - طبقاً للنوع الثاني من حكايةِ الجملِ على المعنى عندهم - بكلامِ المنقولِ منه بألفاظِهِ وعلى ترتيبها، ولكنه يُغَيَّرُ هذه المرَّةُ في علاماتِ إعرابها. وأجل ذلك قد يحقُّ لنا إدخالُ هذين النوعين في زمرةِ حكايةِ اللفظ، ما دامَ الناقلُ - فيما هو مُنكشِفٌ - ملتزماً بألفاظِ المنقولِ منه نفسها، وإن غيَّرَ مرَّةً ترتيبها، ومرَّةً علاماتِ إعرابها.

وأما المستوى الثاني الذي تطالهُ الحكايةُ في عرْفهم، فهي حكايةُ المفردات. وهو أَنَّهُ "إذا قال لك رجل: (رأيتُ رجلاً)، قلت: (أياً؟)، وذلك أَنكَ أَرَدْتَ أن تحكي كلامه. فإن قال: (جاءني رجل)، قلت: (أي؟) موقوفة، فإن وصلت قلت: (أي يا فتى؟)، لأنها مرفوعة كالذي استفهمت عنه. فإن قال: (مررتُ برجل)، قلت في الوقف: (أي؟) موقوفة^(٣). كما تقول في المخفوض: (مررتُ بزيد)، فإن وصلت قلت: (أي يا فتى؟)^(٤) ^(٥).

١. مريم ١٩: ٣٠.

٢. ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤ / ٢٥١.

٣. هكذا.

٤. يبدو أن في الكلام تقديماً وتأخيراً مُخلين، إذ الأصل أن يقال - مُساوفاً لما سبق من كلام - : فإن وصلت قلت: (أي يا فتى؟) كما تقول في المخفوض: (مررتُ بزيد).

٥. المبرد، المقتضب: ١ / ٥٧٠.

وليس ثم شك في أن حكاية المفردات خارجة جملة من حقل حكاية الكلام الذي نعنيه، ذلك الذي يشمل نقله من طرف، هو المتكلم الأصلي المنقول منه، إلى طرف ثان، هو المنقول إليه أو المستمع الثاني، وذلك بوساطة الناقل أو المستمع الأصلي.

مؤدى الكلام بعد ما سلف كله، أن كفة الكلام لدى العرب لا تميل - وفاقاً لما عليه الأمر في المدونة النحوية الأولى - إلى النمط الذي يكون فيه مقول القول ألفاظاً تغاير ألفاظ المتكلم الأصلي المنقول منه.

نقل الكلام العربي بين "الحكاية" و"الإخبار": دعوة إلى مصطلحين

وبعد، فإن بمكنتنا - فيما أرى - أن نفيد مما جاء عند سيبويه، فتسوق اقتراحاً بإقرار مصطلح "الحكاية"، أو "حكاية الكلام"، بديلاً لمفهوم نقل الكلام نقلاً مباشراً، وهو ما يقابل في الإنجليزية مصطلح Direct Speech. وما يدفع في اتجاه هذا الاقتراح دون الآخر اعتبارات، منها:

١- أن "الحكاية" أو "حكاية الكلام" أخصر من المصطلحات الأخرى: "نقل الكلام نقلاً مباشراً"، و"النقل المباشر للكلام"، و"نقل الكلام مباشرة".

٢- أن "حكاية الكلام" أدل في المعنى المراد من المصطلحات الأخرى، ذلك أن "النقل المباشر" - مثلاً - أصبح مصطلحاً متداولاً بكثرة في الحقل الإعلامي المرئي بخاصة، حتى إنه غدا معلماً يطبع هذا الحقل وبه يُعرف.

٣- أن قولك: "نقلت الكلام مباشرة" قد ينقل الأفهام إلى دلالة "المباشرة" كما هي شائعة في العربية المعاصرة، وهي دلالة بعيدة عن بلوغ المراد المقصود في هذا السياق، وهو نقل الكلام بالتزام الإتيان باللفظ المنقول

منه التزاماً كاملاً أميناً. فقد اقترنت "المباشرة" - في العربية المعاصرة - بدلالة قيام الشخص بحدث يلي حدثاً آخر بسرعة. يُقال في أيامنا: "قطعت الشيء مباشرة"، أي: بسرعة دون إبطاء أو فاصل زمني. وهي - فيما يبدو - دلالة مُستحدثة لم تعرفها العربية في العصور القديمة، اتكاءً على المُدوَّنة المعجمية الواصلة إلينا^(١).

٤- أن في مصطلح "حكاية الكلام" تجاوزاً لخلاف قد ينشأ بين طائفة من أهل العربية في زماننا، حول الصِّحة اللغوية للتعبير: "نقلت الكلام مباشرة". فهو من بنية تركيبية لم تألفها العربية في الراجح. بل المعهود أن تأتي "المباشرة" في تركيب من شاكلة: "باشراً الأمر مباشرة"، بمعنى: "وليه بنفسه"^(٢). ولكن - بطبيعة الحال - على اختلاف دلالة التعبيرين اختلافاً واسعاً.

ويقابل "الحكاية" - حين الحديث عن عملية نقل الكلام - مصطلح "الإخبار" Indirect Speech، الذي يعني نقل الكلام بتحويله وحرفه عن أصل مادته، والتصرف فيه بتغيير ألفاظه مع الإبقاء على جوهر المعنى الذي أراده صاحبه (أي المنقول منه). ولقد قصدنا إلى هذا المصطلح "الإخبار"، اعتماداً على أن الفعل (أخبر) يُشير في العربية وغيرها إلى نقل الكلام بالمعنى دون اللفظ، إذ الحكاية أو المطابقة معه مُعدمة.

والذي رسَّخ استقرارتنا على مصطلحي "الحكاية" و"الإخبار" كلام لبرجستراسر، يدَّعم ما نحن بإزائه، قال فيه: "والحاق الكلام المحكي بفعل من

١. انظر: ابن منظور، لسان العرب: (بشر).

٢. انظر السابق نفسه. وانظر: محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة: ص ٣٨.

أفعال القول مباشرة، هو المؤلف في أكثر اللغات على العموم. ويجوز فيها الإخبار عن مضمون الكلام بدل حكايته^(١).

ومن المُصطلحات الأخرى التي قد يحتاج إليها من يتناول نقل الكلام بالدراسة والتحليل، وتمثل الأطراف الرئيسة لهذه العملية:

١- المنقول منه (أو عنه) الكلام Reported speaker، وهو القائل الأصلي صاحب الكلام المنقول ومنشئه.

٢- المُخاطب Reported addressee، وهو الشخص الذي كان المنقول منه يتحدث إليه، وليس ضرورياً أن يكون هو نفسه من نقل.

٣- الناقل Reporter speaker، وهو المضطلع بالنقل، ويُعدّ - في الغالب - حلقة تصل بين المنقول منه والمنقول إليه.

٤- المَنقول إليه Reporter addressee، وهو الذي يستقرّ عنده ويؤول إليه الكلام المنقول.

النمطان "قال خالدٌ إنني مُسافرٌ" و"قال خالدٌ إنه مُسافرٌ"

تأدى بنا القولُ خالياً إلى أن العربيّ - فيما يظهر - كان يوردُ بعد فعل القول كلاماً كل الألفاظ فيه من ألفاظ المنقول منه لا الناقل، وإن تصرّف في بعض الأحيان تصرّفاً سطحياً محدوداً فيما ينقل من كلام. ولقد استبان لنا أنه تصرّف لا يُخرج الكلام من دائرة النقل بالحكاية، ذلك أنه مُنحصر - على ما أوردت النحاة في باب الحكاية - إما في تبديل مواقع بعض الألفاظ، أو في تغيير علامات الإعراب.

١. برجستراسر، التطور النحوي للغة العربيّة: ص ١٨٥.

وَيَنْبَنِي عَلَى هَذَا تَلْقَائِيَا أَنْ يُقَالَ: إِنَّكَ إِذَا عَزَمْتَ أَنْ تَنْقَلَ قَوْلَ صَدِيقٍ -
اسْمُهُ خَالِدٌ - قَالَ لَكَ:

(١) سَأَسَافِرُ إِلَى الْقَاهِرَةِ.

إِلَى صَدِيقٍ آخَرَ، شَخْصٍ ثَالِثٍ، فَإِنَّ الْعَرَبِيَّةَ لَمْ تَكُنْ تَسْتَحِبُّ كَثِيرًا أَنْ
يُقَالَ عِنْدئذٍ:

(٢) * قَالَ خَالِدٌ إِنَّهُ سَيَسَافِرُ إِلَى الْقَاهِرَةِ.

وَذَلِكَ أَنَّكَ قَدْ أَخْرَجْتَ الْكَلَامَ عَنْ وَجْهَتِهِ الَّتِي بِهَا صَدَرَ مِنَ الْمَنْقُولِ مِنْهُ.
فَخَالِدٌ، الصَدِيقُ الْأَوَّلُ الْمَنْقُولُ مِنْهُ، كَانَ يَتَحَدَّثُ عَنْ نَفْسِهِ حِينَئِذٍ قَالَ: "سَأَسَافِرُ
إِلَى الْقَاهِرَةِ"، وَلَمْ يَقُلْ: "هُوَ سَيَسَافِرُ إِلَى الْقَاهِرَةِ".

فَالَّذِي يَبْدُو لِي أَنَّ النَّمْطَ (قَالَ إِنَّهُ) مُحَدَّثٌ مُطَوَّرٌ، لَا نِكَادُ نَعْتُهُ عَلَيْهِ فِي
عَصُورِ الْعَرَبِيَّةِ الْأُولَى، عَلَى كَثْرَةِ انشغالي بالبحث عنه والاهتمام به. أقول: إِنَّ
رَفْضَ هَذَا التَّرْكِيبِ الْمُتَحَدَّثِ عَنْهُ هُنَا مُقَيَّدٌ - فِيمَا انْكَشَفَ مِنَ الْكَلَامِ الْفَائِتِ
- بِشَرْطٍ هُوَ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَدُّ إِلَيْهِ أَوْ الْمُتَحَدَّثُ عَنْهُ فِي جُمْلَةٍ مَقُولِ
الْقَوْلِ الْمُحْكَمِيِّ، عَائِدًا إِلَى الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ لِفِعْلِ الْقَوْلِ نَفْسِهِ، أَيْ فِي الْعِبَارَةِ الْقَوْلِيَّةِ
الَّتِي تَقَعُ خَارِجَ الْاِقْتِبَاسِ أَوْ تَسْبِيْقُهُ. فَالْجُمْلُ الْمُمْتَلُ بِهَا تَالِيًا لَمْ تَكُنْ مِمَّا كُتِبَ لَهُ
الشُّيُوعُ حَسَبَ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ:

(١٢) * قَالَ خَالِدٌ "إِنَّهُ سَيَسَافِرُ". (أَي: * قَالَ خَالِدٌ: "إِنَّ خَالِدًا سَيَسَافِرُ").

(٢ب) * قَالَتْ أَسْمَاءُ "إِنَّهَا سَتَسَافِرُ". (أَي: * قَالَتْ أَسْمَاءُ: "إِنَّ أَسْمَاءَ سَتَسَافِرُ").

(٢ج) * قَالَ الْأَطْبَاءُ "إِنَّهُمْ سَيَسَافِرُونَ". (أَي: * قَالَ الْأَطْبَاءُ: "إِنَّ الْأَطْبَاءَ
سَيَسَافِرُونَ").

غَيْرَ أَنَّ التَّرَاكِيْبَ عَيْنَهَا، (٢-أ-ج)، تَعْدُو لَا شَيْءَ فِيهَا إِنْ كَانَ مَرْجِعُ الضَّمِيرِ فِي (إِنَّهُ، إِنَّهَا، إِنَّهُمْ) غَيْرَ عَائِدٍ إِلَى: (خَالِدٍ، أَسْمَاءَ، الْأَطِبَّاءَ) - عَلَى التَّوَالِي -. فَقَدْ يُقَالُ صَوَابًا: (قَالَ خَالِدٌ: "إِنَّهُ سَيُسَافِرُ إِلَى الْقَاهِرَةِ") أَوْ: (قَالَ خَالِدٌ: "هُوَ سَيُسَافِرُ إِلَى الْقَاهِرَةِ")، إِذَا كَانَ الَّذِي سَيُسَافِرُ إِلَى الْقَاهِرَةِ شَخْصًا غَيْرَ خَالِدٍ، كَأَنْ يَكُونَ "بَكَرًا" - مِثْلًا -. وَفِي هَذِهِ الْحَالِ يُمْكِنُ أَنْ يُمَثَّلَ ("إِنَّهُ سَيُسَافِرُ إِلَى الْقَاهِرَةِ") أَوْ ("هُوَ سَيُسَافِرُ إِلَى الْقَاهِرَةِ") مَنْطُوقَ خَالِدِ الْأَصْلِيِّ، فَيَصْبِحَ الْكَلَامُ الَّذِي بَعْدَ فِعْلِ الْقَوْلِ - أَي جُمْلَةُ مَقُولِ الْقَوْلِ - كَلَامًا مُحْكَمًا حِكَايَةً.

وَيُمْكِنُ تَجْلِيَةُ الْأَمْرِ أَكْثَرَ بِالْآتِي: إِذَا كَانَ ثُمَّ شَخْصَانِ يَتَكَلَّمَانِ عَنْ بَكَرٍ، كَأَنْ يَكُونَا أَمْجِدٌ وَعَمْرٌ، فَسَأَلَ عَمْرٌ أَمْجِدَ - وَكَانَ أَمْجِدٌ قَدْ اسْتَقَى مِنْ خَالِدٍ مَعْلُومَاتٍ عَنْ بَكَرٍ -:

عمر: ما أخبارُ بكرٍ، يا أمجد؟

أمجد: قَالَ خَالِدٌ: "إِنَّهُ سَيَتَزَوَّجُ هُنْدًا الشَّهْرَ الْقَادِمَ".

وَفِي ضَوْءِ هَذَا السِّيَاقِ تُرَى الْجُمْلَةُ الْآتِيَةُ صَحِيحَةً:

(٢أ) قَالَ خَالِدٌ: "إِنَّهُ سَيُسَافِرُ". (أَي: قَالَ خَالِدٌ: "إِنَّ بَكَرًا سَيُسَافِرُ").

(٢ب) قَالَتْ أَسْمَاءُ: "إِنَّهَا سَتُسَافِرُ". (أَي: قَالَتْ أَسْمَاءُ: "إِنَّ مَرْيَمَ سَتُسَافِرُ").

(٢ج) قَالَ الْأَطِبَّاءُ: "إِنَّهُمْ سَيُسَافِرُونَ". (أَي: قَالَ الْأَطِبَّاءُ "إِنَّ الطَّلَابَ سَيُسَافِرُونَ").

وَالِى هَذَا النَّظَرِ تَنْتَمِي النَّصُوصُ الْآتِيَةُ:

(٣) أ. ﴿قَالَ: إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بَكَرٌ عَوَانَ بَيْنَ ذَلِكَ﴾^(١).

١. البقرة ٢: ٦٨.

والتقدير: قال موسى: "إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: "إِنَّ الْبَقْرَةَ بَقْرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ".

ب. «قَالَ: إِنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهَا بَقْرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقَعَ لُونُهَا تَسْرُّ النَّاضِرِينَ»^(١).

ج. «قَالَ: إِنَّهُ يَقُولُ: إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا ذَلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ»^(٢).

د. «قَالَتْ: هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ»^(٣). أي: قَالَتْ مَرْيَمُ: "الرِّزْقُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ".

هـ. "...فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: إِذَا التَّقَى

الْمُسْلِمَانِ بِسَيِّفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا

الْقَاتِلُ، فَمَا بِالْمَقْتُولِ؟ قَالَ: إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ»^(٤).

أي: "قَالَ الرَّسُولُ: إِنَّ الْمَقْتُولَ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ".

أريدُ لأبِينَ أَنَّ التَّرْكِيبَ (قَالَ خَالِدٌ إِنَّهُ)، الَّذِي يَكُونُ فِيهِ ضَمِيرُ الْغَيْبَةِ

الْمُتَّصِلِ رَاجِعًا إِلَى الْقَاتِلِ نَفْسِهِ، لَمْ يَكُنْ شَائِعًا فِي عَرَبِيَّةِ التَّرَاثِ شِيعَةَ فِي

الْعَرَبِيَّةِ الْفَصْحَى الْمُعَاصِرَةِ. وَعَلَى كَثْرَةِ التَّقْيِبِ وَالتَّقْلِيْبِ فَإِنَّ شَوَاهِدَهُ تَطَّلُ

عَزِيْزَةُ الْمَطْلَبِ.

بيد أن اللغة - في عصور لاحقة - قد عكست الأمر فيما أحسب،

فشرعت تطرح النمط (قَالَ خَالِدٌ إِنَّني)، الذي هو على إيقاع "قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ"،

فيما أخذت تذب النمط الآخر (قَالَ خَالِدٌ إِنَّهُ). وتفسيراً لهذا أقول: إِنَّ التَّرْكِيبَ

(قَالَ خَالِدٌ إِنَّني) قَدْ يُفْضَى إِلَى إِشْكَالِ حَقِيقِيَّ إِنَّهُ هُوَ ضَرْبُ الْمَسْتَوَى الشَّفَاهِيَّ

مِنَ اللُّغَةِ. فَإِذَا نَقَلَ "بِلَالٌ" مَقَالَةَ قَالَهَا "هَاشِمٌ" مَنْسُوجَةً عَلَى إِيْقَاعِ (قَالَ خَالِدٌ إِنَّني)

أَوْ "قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ"، إِلَى طَرَفٍ ثَالِثٍ هُوَ "عَدْنَانٌ"، كَأَنَّ تَكُونَ: "قَالَ هَاشِمٌ إِنَّني

١. البقرة ٢: ٦٩.

٢. البقرة ٢: ٧١.

٣. آل عمران ٣: ٣٧.

٤. صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب إن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما.

سأسافرُ إلى القاهرة"، فإنَّ هذا المَقولَ المَنقولَ ينطوي على مشكلٍ دلاليٍّ خطيرٍ، يَمثلُ في اللبسِ أو الغموضِ الذي قد يُنبئُ به التركيبُ. ذلك أنَّ المَنقولَ إليه (عدنان) سوفَ يتردَّدُ بينَ فهمينِ، تَمَلَّكُهُ الحيرةُ في إحالةِ ضميرِ المتكلمِ المفردِ (إنني سأسافرُ) في مقولِ القولِ: أبتجِهُ بهِ إلى المَنقولِ مِنْهُ (هاشم)، أم إلى الناقلِ (بلال)؟ هذا تحديداً هو موطنُ الإشكالِ الذي أُظنُّ أنَّه حدَا باللغةِ إلى أن ترفعَ هذا التركيبَ من الاستعمالِ الشفاهيِّ للغة، ثُمَّ عَمَّتِ الأمرَ وطرَدتَهُ لِيَنسَرِبَ مِنْ بَعْدِهَا إلى اللغةِ المكتوبةِ.

ولا شكَّ أنَّ بدايةَ التحوُّلِ عن النمطِ (قالَ خالدٌ إنني)، ومُحاولةَ اطِّراحِهِ قد أصابنا -أولَّ ما أصابنا- المستوى اللغويِّ الشفاهيِّ على نحوٍ خاصٍّ، في مراحلٍ لغويَّةٍ تاليةٍ منها عربيتنا المعاصرةُ بطبيعةِ الحال، ذلك أنَّ المُشافهَةَ هي الأصلُ في الكلامِ وفي نقله، حكايةً وإخباراً.

من انتلافِ الكلامينِ واختلافهما

يذكرُ Charles N. Li بأنَّ الكلامَ المَحكيَّ يأتلفُ مع الكلامِ المَنقولِ إخباراً في أمورٍ، ويختلفُ معه في أمورٍ أخرى^(١). تأملِ المثالينِ الآتيينِ اللذينِ يُشيرُ أولُهُما إلى المَحكيِّ، فيما يوضِّحُ الثاني الكلامَ الإخباريَّ:

١- قالَ خالدٌ: "أنا مُتعبٌ".

٢- قالَ خالدٌ إنَّهُ مُتعبٌ^(٢).

فمن أوجهِ الاتفاقِ بينَ (١) و(٢) أنَّ كلاً منهما يحوي الفعلَ نفسه: (قالَ)، مع مسندٍ إليه واحدٍ هو: (خالد). كما أنَّ كلنا الجملتينِ تشتملُ، بشكلٍ

١. انظر: Charles N. Li, Direct speech and indirect speech, p.29.

٢. على اعتبارِ ما آلت إليه الحال في العربيةِ من تطويرِ فعلِ القولِ وقبولِ أن يكونَ مُفصَّحاً عن الكلامِ المَنقولِ بوساطةِ الإخبارِ.

واضح، على جملة مُدمجة أو تابعة أو ثانوية أو صغرى، ترمز إلى محتوى الحدثِ القوليِّ (مقول القول). ورغم أنَّ الجملتينِ المُدمجتينِ مختلفتانِ في البنيةِ الشكلية: (أنا مُتعب ، إنه مُتعب) ، إلا أنَّهما تتقلانِ الرسالةَ اللغويةَ ذاتها، دونِ شك. وأجلُّ هذا، فإنَّ النظرَ الأوليَّ في نقاطِ الائتلافِ هذه قد يضطرُّ المرءُ إلى أن يقرَّرَ أمرَ وجودِ طائفةٍ من العملياتِ التحويليةِ الاختياريةِ التي أفضت إلى أن تُشتقَّ البنيةُ (٢) -بنيةُ الكلامِ المنقولِ إخباراً- من البنيةِ (١) -بنيةِ الكلامِ المنقولِ حكايةً-.

غيرَ أنَّ الاختلافاتِ بينَ (١) و(٢)، من وجهةِ أخرى، متعدِّدة. وأكثرُ هذه الاختلافاتِ وضوحاً هي تلك التي ترتدُّ إلى المستوى التركيبِيِّ من اللغة. أولاً: الضميرانِ في (١) و(٢) مختلفانِ (أنا، هو). ثانياً: ينطوي التركيبُ في (٢) - دونَ (١) - على الأداة (إن)، التي أنظرُ إليها على أنَّها ههنا أداةٌ مُتخصِّصةٌ في إدماجِ نصِّ الكلامِ المنقولِ، سواء أكانَ مَحْكِيًّا أم مُخْبِراً بِهِ.

غيرَ أنَّ العربيةَ - فيما أحسب - تتجوَّزُ في استعمالِ الأداةِ المُدمجةِ (إن) في صَدْرِ الكلامِ المحكيِّ حكايةً بوساطةِ فعلِ القولِ (قال): فهي توردها تارة، وتارة لا تفعل. ومن هُنا وَجَدْنَا الحَقَّ - تَقَدَّسَ - يَنْقُلُ لَنَا قَوْلَا لِإِبْلِيسَ - عِبَادًا بِاللهِ مِنْهُ - دونَ (إن): «قال: أنا خيرٌ مِنْهُ»^(١)، و: «قالت: هو من عندِ الله»^(٢)، و: «فقال أنا رَبُّكُمْ الأَعْلَى»^(٣). في حينِ إنَّهُ - جَلَّ وَعَلا - قد أثبتَ (إن) في أوَّلِ مقولِ القولِ الذي نقلَهُ عن عيسى ابنِ مريمَ - عليهما الصلاةُ والسلامُ - وهو في

١. الأعراف ٧ : ١٢.

٢. آل عمران ٣ : ٣٧.

٣. النازعات ٧٩ : ٢٣.

المهد: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾^(١). ولذلك يُمكنُ أن تأتي الجملة الأولى السابقة هكذا:
(قال خالد: "إني متعب").

وقد يكونُ أن يأتي فعل القول (قال) لنقل الكلام إخباراً لا حكاية، كما
مثّلنا سابقاً بـ(قال خالد إنه)، شرط عودة الضمير على خالد نفسه. أقول: إن
اللغة - فيما يتبدى لخاطري - لا تُجيزُ في هذه الحال إيراد هذا التركيب دون
الأداة، فلا نجدُها تقول: (قال خالد هو) بعودة الضمير على خالد.

أمّا في حال نقل الكلام بوساطة أي فعل آخر غير (قال)، مثل: (أخبر،
أعلم، ذكر، حدث، نادى...)، فإن اللغة العربية تتشددُ كذلك، فلا تورِدُ الكلام
المقول المنقول عندئذ - في حدود ما رصدت - إلا وفي أوله (إن) أو (أن) أو
(أن). وذلك بحيث تكون الأداة فاصلة بين فعل القول الذي هو من غير لفظ
(قال)، وجملة الكلام المنقول.

والجديرُ ذكره أن بعض هذه الأفعال، التي تدلُّ على معنى القول من
دون لفظه، قد تساقُ بغية نقل الكلام نقلاً بالحكاية. فهذه الوظيفة ليست حكرًا
على (قال) وحده. فالفعل نادى - مثلاً - قد يرِدُ في الكتاب العزيز لغرض النقل
الحرفي اللفظي للكلام، كما في: ﴿فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب
أن الله يبشرك بيخى﴾^(٢). وكذلك الفعل (أوحى): ﴿فأوحى إليهم أن سبحوا بكرة
وعشيًا﴾^(٣)، و﴿إذ يوحى ربك إلى الملائكة أني معكم فنبتوا الذين آمنوا﴾^(٤).

١. مريم ١٩ : ٣٠.

٢. آل عمران ٣ : ٣٩.

٣. مريم ١٩ : ١١.

٤. الأنفال ٨ : ١٢.

وإذا قارننا ما سبق بما هو مائل في اللغة الإنجليزية، وجدنا الأداة المتممة أو المُدمجة فيها، وهي (that)، قد تلحق الكلام غير المحكي حسب. وهذا الصنيع يختلف عما هو مائل في العربية مع فعل الحدث القولي: (قال)، إذ تُبيح قوانسين الكلم العربي أن تقع (إن) في نوعي الكلام، على حد سواء، بعد الفعل (قال). غير أنني أقدر أن العربية قد طوّرت ما يمكننا عدّه خاصاً بالكلام المنقول إخباراً، وهو قولهم: (قال بأن).

وبالنظر إلى المستوى الدلالي فإن (Partee) قد لاحظ أن التركيب الظاهري أو الصيغة الشكلية للاقتباس (الحكاية)، إنما هو جزء من المعنى الكلي للجملة^(١). ولذلك فإننا إن قبلنا كون (٣) و(٤) مترادفتين:

(٣) قال محمود بأن النظرية كانت خاطئة.

(٤) قال محمود بأن النظرية لم تكن صحيحة.

فإننا لا نستطيع التسوية بين (٥) و(٦):

(٥) قال محمود: "النظرية خاطئة".

(٦) قال محمود: "النظرية ليست صحيحة".

بعبارة أخرى: إذا كانت جملة "النظرية خاطئة" مساوية جملة "النظرية ليست صحيحة"، فإنهما في الوقت نفسه تمثلان منطوقين مختلفين. ترمز كل جملة من الجملتين (٥) و(٦) إلى منطوق مغاير لمحمود، ولأجل ذلك ليس

١. انظر: Charles N. Li, Direct speech and indirect speech, p.29-30.

بمكنتنا أن ننظر إليهما بصفتهما مترادفتين. وهذا هو الذي أفضى ببعض الباحثين الغربيين إلى أن يرفض الرأي القائل بأن الكلام المنقول إخباراً مُستقً من الكلام المحكي اشتقاقاً تحويلياً^(١).

من قواعد نقل الكلام: التضمير^(٢) في الحكاية

القاعدة الأولى:

نجد في بعض مقررات اللسانيين الغربيين أن من النحو الكوني ألا يكون مرجع ضمير الغيبة الحال في الاقتباس المحكي أيًا من المتكلم المنقول منه الكلام **reported speaker**، أو المخاطب (المُرسل إليه) **reported addressee**، المذكورين في العبارة القولية التي خارج الاقتباس^(٣). أنعم النظر فيما يأتي:

(٤) قال حسام لموسى: "هو كان مريضاً".

(٥) قال حسام لسلمى: "لوي قال لزينب إنه يُحبها".

(٦) قال سعدٌ لفاطمة عن أحمد: "لقد كان مريضاً".

في الجملة (٤)، ضمير الغيبة (هو) الذي في الاقتباس لا يمكن أن يرتدَّ إلى أيٍّ من المذكورين خارج الاقتباس: (حسام) أو (موسى)، وهما طبعاً يُمثَّان

١. انظر: Ibid: p.30.

٢. أعني بهذا المصطلح: "تحويل الاسم إلى ضمير". وقد فررتُ من مصطلح (الإضمار) إلى (التضمير)، لما يتلُّ عليه الأوَّل عند بعض العلماء والباحثين من معنى لصيق بالحذف. فسيبويه -مثلاً- يستعمل الإضمار بمعنى الحذف والاستتار في الأفعال، والجمل، والمبتدأ والخبر، واسم كان، وفاعلها تامَّة، واسم لا النافية للجنس، وضمير الشأن بعد أن" (محمد عبد الله جبر، الضمائر في اللغة العربيَّة: ص ١٢ - ١٣):

٣. انظر: Charles N. Li, Direct speech and indirect speech, p.31.

المتكلم المنقول منه والمُخاطَب الرئيس المرسل إليه - على الترتيب - . تحوي الجملة (٥) اقتباساً إخبارياً مُدمجاً في اقتباس محكي. وههنا، كذلك، ليس يمكن أن تكون إحالة ضمير الغيبة (هـ) الذي في (٥) إلى (حسام) - المنقول منه - ، أو (سلمى) - المرسل إليها - . وفي (٦)، مع أن ضمير الغيبة المفرد المذكور الذي تشتمل عليه جملة مقول القول (الاقتباس المحكي) عائدٌ إلى أحمد المذكور في العبارة القولية التي تسبق الاقتباس مباشرة، إلا أن هذا العود لم يطل المنقول منه ولا المُخاطَب الرئيس.

القاعدة الثانية:

ومن القواعد الرئيسة الأخرى أن ضميري التكلم والخطاب اللذين في الاقتباس المحكي يومئنان على التوالي إلى المتكلم المنقول منه الكلام **reported speaker** والمخاطب الرئيس **reported addressee** المذكورين في العبارة التي خارج الاقتباس مباشرة^(١). وما يلي يوضح هذه القاعدة:

(٧) قال وائل لهند: "أنا أحبك".

(٨) قال وائل لهند إن غسان قال لليلى: "أنا أحبك".

يبيّن هذان المثالان، بشكل واضح، أن مرجعي ضميري التكلم (أنا) والخطاب (ك) اللذين يتموقعان في الاقتباس، إنما هما محكومان للمتكلم المنقول منه الكلام والمرسل إليه (المخاطب) - بهذا الترتيب - المذكورين قبل جملة الاقتباس مباشرة. وأجل هذا فإن (أنا) الذي في (٧) راجع إلى (وائل)، في حين أن كاف المخاطبة المؤنثة (ك) تعود إلى هند. غير أن مرجع الضمير (أنا)

١. انظر: ibid, p.30-31.

المذكور في (٨) لن يكون هو مرجع (أنا) في (٧). فـ(أنا) في (٨) يُشيرُ إلى أقرب مرجعٍ اسميٍّ مذكَّرٍ متَّصِلٍ بالاعتباس، ولن يكونَ إلا "عَسَّان". وأمَّا (ك) في (٨) فهي قطعاً ترتدُّ إلى أقرب مرجعٍ اسميٍّ ملاصقٍ للاقتباس، فنجدُه "ليلي".

من قواعدِ نقلِ الكلام: التضمير في الإخبار

إنَّ القاعدتينِ المتقدِّمتينِ منطبقتانِ على نوعِ الكلامِ المحكيِّ دونَ غيره، وتُساوُ قاعدةً أخرى تتعلَّقُ بالتضميرِ فيما نُقلَ من كلامٍ نقلًا مُتَّصِرًا فيه، هي:

إنَّ ضميري المتكلم والمخاطب الحالين في الاقتباس غير المحكي (الإخباري) إمَّا أن يعودا إلى الناقل والمنقول إليه، أو إلى المنقول منه والمخاطب (المُرسل إليه) في حال كان الكلام الإخباري - أي غير المحكي - مُدمجاً في طيِّ كلامٍ آخرٍ محكيٍّ^(١).

اقرأ الأمثلة الموالية لتختبر استراتيجيات التضمير في الكلام المنقول بتصرف:

(٩) أخبرَ حَسَّانَ مريمَ بأنني أحبُّك.

(١٠) قالَ حَسَّانَ لمريمَ: "لؤيُّ أخبرَ زينبَ بأنني أحبُّك".

(١١) لقد أخبرتني بأنني أخذتكَ معي إلى القاهرة العام الماضي.

في (٩) يعودُ ضميرُ المتكلمِ (الياء) في الاقتباسِ الإخباريِّ غيرِ المحكيِّ إلى الناقل، فيما يعودُ ضميرُ المخاطبةِ إلى المنقولِ إليها، وهما بالطبع غيرُ مذكورين. أمَّا في (١٠) فإنَّ الضميرين - كما لا يخفى - واقعان في اقتباسٍ منقولٍ إخباراً مُدمجٍ في اقتباسٍ محكيٍّ، وبسببِ من ذلكم فإنَّ المرجعَ لكلِّ ضميرٍ سيكونُ على التوالي: المنقول منه الاقتباس وهو حَسَّان، والمُرسل إليها الاقتباس

١. انظر: Charles N. Li, Direct speech and indirect speech, p.31.

وهي مَرِيَمَ. وَيُظهِرُ المِثَالُ (١١) أَنَّ العِبَارَةَ الَّتِي تَحْوِي الفِعْلَ القَوْلِيَّ (أَي: عِبَارَةَ "لَقَدْ أَخْبَرْتَنِي") إِن هِيَ انطوتْ عَلَى ضميري التكلّمِ والخطابِ العائدينِ إِلَى الناقِلِ والمُرْسَلِ إِلَيْهِ - بالترتيب - ، فَإِنَّ هَذَيْنِ الضميرَيْنِ لهما المَرَجِعَانِ الاسميَّانِ نفساهما بنفس الترتيبِ فِي الاقتباسِ المنقولِ إخباراً.

وِثْمَةً قَاعِدَةٌ ثَانِيَةٌ تَعُودُ إِلَى ضميرِ الغيبةِ فِي الكلامِ الإخباريِّ، تَنْصُ عَلَى أَنَّ هَذَا الضميرَ يَتَّبِعُ قَوَاعِدَ التضميرِ العامَّةِ فِي اللغةِ^(١)، لَا يَخْتَلِفُ عَنْهَا فِي شَيْءٍ.

القضية الثانية: مدخول اللام بين كونه مقولاً له وكونه مقولاً عنه في

التنزيل العزيز

قال لـ + مقول له

تَشِيْعُ فِي العَرَبِيَّةِ بِنِيَّةٍ قَوْلِيَّةٍ يُمَكِّنُ التَّمثِيلَ لَهَا أَوْ التَّعْبِيرُ عَنْهَا بِالْآتِي:
(قال+طَرَف ١+لـ+طَرَف ٢+مقول). وَقَدْ يُظَنُّ سَرِيْعاً أَنَّ هَذِهِ البِنِيَّةَ إِنَّمَا تَعْنِي، بِبِيساطَةٍ، تَوَجُّهُ القَوْلِ مِنَ الطَّرَفِ الأوَّلِ الَّذِي هُوَ القَائِلُ، إِلَى الطَّرَفِ الثَّانِيِ المَقُولِ لَهُ. وَلَكِنْ مَسْتَعَانَا فِي هَذَا المَقَامِ أَنَّ نَمْتَحِنَ صِحَّةَ هَذَا الظَّنِّ، مِنْ خِلالِ الإجابةِ عَنِ السُّؤالَيْنِ:

أوَّلًا- هل صَحِيحٌ أَنَّ هَذِهِ البِنِيَّةَ مُفْصِحَةٌ، دائِماً، عَنِ قَائِلِ ومَقُولِ ومَقُولِ لَهُ؟ أَوْ هل هِيَ مُعْرِبَةٌ، بِالضَّرُورَةِ، عَنِ تَوَجُّهِ القَوْلِ مِنَ الطَّرَفِ الأوَّلِ، وَهُوَ القَائِلُ الَّذِي يَقَعُ قَبْلَ اللامِ، إِلَى الطَّرَفِ الثَّانِيِ، وَهُوَ الاسمُ الَّذِي يُمْتَلُّ مَجْرُورَ اللامِ؟.

ثانياً- وإذا صحَّ مَجِيئُهَا كذلك، فهل يَكُونُ القَوْلُ المَوْجَّهَ مِنَ الطَّرْفِ الأوَّلِ إِلَى الطَّرْفِ الثَّانِي، قَوْلًا مَحْكِيًّا حَسْبُ؟ أَلَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَكُونَ فِي بَعْضِ الأَحْيَانِ غَيْرَ مَحْكِيٍّ؟ وَهَلْ مَيْزُ القَوْلِ المَحْكِيِّ حِينَذَلِكَ مِنْ غَيْرِهِ أَمْرٌ سَهْلٌ دَائِمًا؟.

وَلَعَلَّ الأَكْثَرَ فِي البِنْيَةِ (قَالَ طَرْفَ ١+لِ+طَرْفَ ٢+مَقُول)، نَاهِيكَ عَنِ الأَصْلِ فِيهَا، أَنْ تَكُونَ مُشْتَمَلَةً عَلَى المَعهودِ مِنْ عَنَاصِرِ القَوْلِ: القَائِلِ وَالمَقُولِ وَالمَقُولِ لَهُ. وَالمَعْوَلُ عَلَيْهِ فِي إِثْبَاتِ هَذَا، وَدَحْضِ مَا دُونَهُ، هُوَ مَقُولُ القَوْلِ. فَقَدْ يَخْوِي المَقُولُ عَنَاصِرَ لَعْوِيَّةً، تَجْعَلُ القَوْلَ يَتَوَجَّهُ الكَلَامَ مِنَ الطَّرْفِ الأوَّلِ إِلَى الطَّرْفِ الثَّانِي حَتْمِيَّةً لَا تَقْبَلُ شَكًّا. وَهَذَا مِثْلُ ثَلَاثِ الآيَاتِ المُتَوَالِيَاتِ: ﴿... يَقُولُ الَّذِينَ اسْتَضَعَفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ. قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتَضَعَفُوا أَنْخُنْ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ بَلْ كُنْتُمْ مُجْرِمِينَ. وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَضَعَفُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَنْدَادًا...﴾^(١).

فَهَذِهِ الجَمَلُ القَوْلِيَّةُ الثَّلَاثُ لَا شَكَّ أَنَّهَا جَمِيعُهَا تَضُمُّ القَائِلَ وَالمَقُولَ وَالمَقُولَ لَهُ. وَيَتَرَاوَحُ القَائِلُ وَالمَقُولُ لَهُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا "الَّذِينَ اسْتَضَعَفُوا" فِيمَا يَكُونُ الأَخْرَ "الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا"، وَالعَكْسُ بِالعَكْسِ. وَالذِي جَعَلَ الأَمْرَ مَقْطُوعًا بِهِ إِنَّمَا هُوَ تَرْكِيْبُ المَقُولِ كَمَا أُشْرْنَا، مِنْ خِلَالِ اسْتِمَالِهِ عَلَى ضَمِيرِ الخِطَابِ العَائِدِ للمَقُولِ لَهُ بِطَبِيعَةِ الحَالِ، فِي مَقَابِلِ ضَمِيرِ التَّكْلِمِ العَائِدِ للقَائِلِ: "لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ"/"أَنْخُنْ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ بَلْ كُنْتُمْ مُجْرِمِينَ"/"بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ". وَتَبَيَّنَتْ هَذِهِ الضَّمَائِرُ، مِنْ وَجْهَةٍ ثَانِيَّةً، عَنِ أَنْ رَبَّنَا يَنْقُلُ لَنَا قَوْلَ المُسْتَضَعَفِينَ وَالمُسْتَكْبِرِينَ بِصِيغَةِ الكَلَامِ المَحْكِيِّ، كَمَا هُوَ مُتَجَلٌّ.

١. سبأ: ٣٤ - ٣١ - ٣٣.

ونظائرُ هذا النمطِ في القرآنِ كثيرةٌ، والتعرُّفُ على ما ينتمي إليه سهلٌ. كما أنَّه محكومٌ على اللامِ الواقعةِ فيه موقِعاً بينياً يقصِلُ القائلَ عن المَقولِ له، بأنَّها لامُ المُشافِهَةِ والتبليغِ^(١)، لأنَّ نَمَّةً طرفاً مقصوداً بالقولِ يبلِّغُه ويتلقَّاهُ. وممَّا قد يُعينُ على الاهتداءِ إلى هذا النمطِ، إضافةٌ إلى ما سبقَ ذكرُه من أمرِ ضمائرِ التكلمِ والخطابِ، صيغةُ فعلِ الأمرِ. فحضورُها في بنيةِ المَقولِ تُرشدُ إلى أنَّه مَقولٌ مَقولٌ حكايةً، وأنَّ المرتبطَ باللامِ إنَّه هوَ إلا مَقولٌ له. وهذا عينُ الواردِ في الآيتينِ: ﴿وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلنا﴾^(٢)، و﴿وقال الذين في النار لخزنته جهنم ادعوا ربكم يخفف عنا يوماً من العذاب﴾^(٣). وقد يجملُ أن نعيدَ التمثيلَ لهذهِ البنيةِ القوليةِ بالآتي: (قال+القائل+لام التبليغ+المَقول له+المَقول).

قال لب + مَقول "عنه"

ولا يتحوُّ الأمرُ النحوَ نفسه حينما نوجِّهُ الأنظارَ صوبَ طائفةٍ أخرى من الآيات. فقد يعرضُ لك أن يكونَ تركيبٌ ما حائزاً البنيةَ الشكليةَ ذاتها، أي: (قال+طرف ١+ب+طرف ٢+مَقول)، ولكن من غيرِ أن يكونَ الطرفُ الثاني أو المَجْرورُ باللامِ مَقولاً "له"، بل يغدو مَقولاً "عنه". ولا يقالُ إذ ذاك إنَّ اللامَ فيه هي لامُ المُشافِهَةِ والتبليغِ، إنما هي المُوافِقةُ "عن" معنى وعملاً، أو لامُ أَجَلٍ - كما يقولُ النحاةُ والمفسِّرونَ - . وأجلُ ذلك، لقد يجوزُ أن نُعبِّرَ عن هذهِ البنيةِ القوليةِ الثانيةِ، التي لا تكونُ لامه للتبليغِ، بالآتي: (قال+القائل+ اللام المُساوية "عن" +المَقول عنه+المَقول).

١. وهي الجارةُ لاسمِ السامعِ لِقولِ أو ما في معناه. انظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب

الأعراب: ص ٢٨١. و: الموزعي، مصابيح المعاني في حروف المعاني: ص ٣٧٥.

٢. العنكبوت ٢٩: ١٢.

٣. غافر ٤٠: ٤٩.

وروزُ السلام التي تكونُ موافقةً (عن)، أو روزُ ما تبدهُه اللام، إنما يكونُ متأثراً من طريقِ مقولِ القول، حسبَ طبيعتهِ البنائِيَّةِ، أو من الطبيعةِ الموضوعِيَّةِ التي لمدخولِ اللام.

القولُ بالمقولِ عنه طبقاً لتركيبِ المقولِ

١- ولكن، لا يُسَلِّمُ كَوْنُ المَذْكُورِ بَعْدَ اللامِ مَقُولاً عَنْهُ، إِلى أَنْ يَكُونَ المَقُولُ لَهُ غائِباً عَنِ الكَلَامِ عَلى سَبِيلِ الحَتْمِ والاقْتِضَاءِ. فنحنُ واجِدُونَ مَثَلاً أَنَّ النَظْرَةَ العَجَلَى إِلى قَوْلِهِ - تَعَالَتْ صِفَاتُهُ- : ﴿...حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعاً قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ^(١)...﴾، قَدْ تُفْضِي إِلى القَوْلِ بِأَنَّ (أُولَاهُمْ) مَقُولٌ لَهُ. وهذا غَيْرُ صَاحِحٍ بِاسْتِكْمَالِ القِرَاءَةِ، لِأَنَّ المَنْقُولَ لَهُ مُفْصَحٌ عَنْهُ تَالِيًا عِنْدَ أُسْلُوبِ النِّدَاءِ (رَبَّنَا)، الَّذِي بِهِ يُسْتَفْتَحُ مَقُولُ القَوْلِ: "...حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعاً قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ: رَبَّنَا...". ثُمَّ إِذَا اكْتَمَلْنَا قِرَاءَةَ المَقُولِ، اسْتَبَقْنَا أَنَّ (أُولَاهُمْ) لَيْسَ إِلا مَقُولاً عَنْهُ أَوْ مُتَحَدِّثاً عَنْهُ: ﴿...حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعاً قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ: رَبَّنَا، هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَاباً ضِعْفًا مِنَ النَّارِ...﴾^(٢)، والقاضي بِذلك حَدِيثٌ أُخْرَاهُمْ عَنِ أُولَاهُمْ بِصِيغَةِ الغَيْبَةِ: "هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ".

وَمِنْ ثَمَّ يَتَوَضَّحُ أَنَّ اللامَ فِي (أُولَاهُمْ) بِمَعْنَى (عَنْ)، أَي: قَالَتْ أُخْرَاهُمْ عَنِ أُولَاهُمْ أَوْ فِي حَقِّهِمْ وَشَأْنِهِمْ. وَالمُفَسِّرُونَ عَلى التَّمسُّكِ بِأَنَّهَا لَامٌ أَجَلٌ، قَالَ

١. قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: "أَحَدُهَا: أَخْرَأَ أُمَّةً لِأَوَّلِ أُمَّةٍ، قَالَه ابْنُ عَبَّاسٍ. وَالثَّانِي: أَخْرَأَ أَهْلَ الزَّمَانِ لِأَوَّلِهِمُ الَّذِينَ شَرَعُوا لَهُمْ ذَلِكَ الدِّينَ، قَالَه السُّدِّيُّ. وَالثَّلَاثُ: أَخْرَهُمْ دَخُولاً إِلى النَّارِ وَهُمْ الأَتْبَاعُ، لِأُولَاهُمْ دَخُولاً وَهُمْ القَادَةُ، قَالَه مِقَاتِلٌ" (ابْنُ الجَوْزِيِّ، زَادَ المَسِيرَ فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ: ٣ / ١٣٣).

٢. الأعراف ٧ : ٣٨.

الرازي: "اللام في قوله: (لأخراهم)^(١) لام أجل، والمعنى: لأجلهم وإضلالهم إياهم. (قالوا ربنا هؤلاء أضلونا) وليس المراد أنهم ذكروا هذا القول لأولاهم، لأنهم ما خاطبوا أولاهم، وإنما خاطبوا الله - تعالى - بهذا الكلام"^(٢).

وقد تبدو الآية التي تتبّع هذه الآية أنها معها على وفاق، إلا أن الحقيقة أنّهما من ناحية طبيعة اللام ومدخولها على أتم الافتراق. إذ تعود الآية الثانية التالية إلى بنية القول الأولى، التي تستعلي اللام فيها لأمّا للتبليغ، ويظهر مدخولها بوصفه مقولاً له، وذلك بسبب من طبيعة الضمائر التي يحويها مقول القول. الحظ: ﴿...حتى إذا اذاركوها فيها جميعاً قالت أخراهم لأولاهم: ربنا، هؤلاء أضلونا فاتهم عذاباً ضعفاً من النار قال: لكل ضعف ولكن لا تعلمون. وقالت أولاهم لأخراهم: فما كان لكم علينا من فضل فتذوقوا العذاب بما كنتم تكسبون﴾^(٣).

ويستقدر لي أنّ الطائفة الأخيرة لما كانت قد بدأت الموقف بالابتدار إلى اتهام الطائفة الأولى بأنها المتسببة في إضلالهم، متوجهة بالقول المحكي إلى المولى - تنزهت أسماؤه - ، اندفعت الأولى - المتهمّة بالإضلال - إلى مُحاججة الطائفة الأخيرة - المتهمّة إياها بالإضلال - بتوجيه الكلام لها، لدحض تميّزها عنها، وإثبات المشاركة في العذاب. وعلى أيّ حال، فقد تركب مقول القول في كلتا الآيتين على نحو تظلّ معه وجهه الكلام وجهة محكيّة، كما لا يخفى.

وكثيراً ما يُخيل إليّ أنّ القرآن العظيم لا يُوظف (قال لب) قاصداً (قال عن)، إلا حينما يكون مدخول اللام - الذي هو المقول عنه - حاضراً الموقف الاتصالي الذي بُثّ فيه القول عنه. أعني أنّ مدخول اللام في هذه الحال، رغم

١. الصواب: (لأولاهم).

٢. الرازي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: ١٤ / ٦١.

٣. الأعراف ٧ : ٣٨ - ٣٩.

أَنَّهُ لَيْسَ مَقُولًا لَهُ، بَلْ مَقُولًا عَنْهُ، إِلَّا أَنَّهُ ضَمَمَهُ وَالْقَائِلَ مَجْلِسًا وَاحِدًا، فَشَهِدَ
 الْكَلَامَ الَّذِي قِيلَ فِي حَقِّهِ وَشَأْنِهِ. أَمَارَةٌ ذَلِكَ آيَاتُ الْأَعْرَافِ السَّابِقَتَانِ الثَّامِنَةُ
 وَالثَّلَاثُونَ وَالتَّاسِعَةُ وَالثَّلَاثُونَ. فَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ (قَالَ لِي) تَأْتِي بِمَعْنَى (قَالَ عَنْ) فِي
 الْآيَةِ (٣٨): «قَالَتْ أَخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ»، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا لِيَصِحَّ - فِي ظَنِّي - لَوْلَا أَنَّ
 (أَوْلَاهُمْ) قَدْ كَانَتْ فِي الْمَقَامِ الَّذِي أُطْلِقَتْ فِيهِ (أَخْرَاهُمْ) كَلَامَهَا عَنْهَا. وَهَذَا مُؤَيَّدٌ
 بِدَلِيلَيْنِ: الْأَوَّلُ وَارِدٌ فِي الْآيَةِ (٣٨)، وَهُوَ اسْمُ الْإِشَارَةِ (هُؤُلَاءِ) الَّذِي اسْتخدمَتْهُ
 الطَّائِفَةُ الْأَخِيرَةُ لِلإِيمَاءِ إِلَى الطَّائِفَةِ الْأُولَى. وَأَمَّا الدَّلِيلُ الْآخَرُ فَجَاءَ تَالِيًا فِي الْآيَةِ
 (٣٩)، حَيْثُ وَجَدْنَا (أَوْلَاهُمْ) تَرَدُّدًا عَلَى (أَخْرَاهُمْ)، وَمَا كَانَ لِيَكُونَ هَذَا إِلَّا بَعْدَ
 سَمَاعِ (أَوْلَاهُمْ) مَقَالَةً (أَخْرَاهُمْ).

٢- وَاقْرَأْ قَوْلَهُ تَعَالَى: «وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا
 سَبَقُونَا إِلَيْهِ. وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِنْكُافٍ قَدِيمٌ»^(١)، تَجِدُ أَنَّ الْمَقُولَ هُنَا
 مَحْكِيًّا أَيْضًا عَلَى مَا نُرَجِّحُ، بِدَلِيلِ "تَا" جَمَاعَةِ الْمُتَكَلِّمِينَ. وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ جُمْهُورَ
 الْمَفْسِّرِينَ يَحْسِبُونَ اللَّامَ فِي (الَّذِينَ آمَنُوا) اللَّامَ الْمُوَافِقَةَ (عَنْ)، وَهُوَ الْأَمْرُ
 الْمُسْتَتَبِعُ - فِي عَرَفِهِمْ - كَوْنِ "الَّذِينَ آمَنُوا" مَقُولًا "عَنْهُمْ" لَا "لَهُمْ". وَيَسْتَدِلُّونَ عَلَى
 صِحَّةِ رَأْيِهِمْ بِالْقَوْلِ: إِنَّهُ لَوْ صَحَّ حَسْبَانُ اللَّامِ لِلتَّبْلِيغِ وَالْمُسَافَهَةِ، لَكَانَ الْأَقْبَسُ أَنْ
 يُقَالَ: "لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقْتُمُونَا إِلَيْهِ". وَقَدْ أُورِدَ "الطَّبْرِي" تَفْسِيرَهَا بِصِيغَةِ
 الْخِطَابِ لَا بِالْغَيْبَةِ، قَالَ: "وَقَالَ الَّذِينَ جَحَدُوا نَبُوَّةَ مُحَمَّدٍ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -
 مِنْ يَهُودِ بَنِي إِسْرَائِيلَ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِهِ: لَوْ كَانَ تَصَدِيقُكُمْ مُحَمَّدًا عَلَى مَا جَاءَكُمْ بِهِ
 خَيْرًا مَا سَبَقْتُمُونَا إِلَى التَّصَدِيقِ بِهِ"^(٢).

وَقَدْ بَدَأَ لِي أَنَّ الْإِمَامَ الرَّازِي - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَدْ اسْتَشَعَرَ شَيْئًا مِنْ عَمِيقِ
 الْفَهْمِ، عِنْدَمَا أَخَذَ الْكَلَامَ فِي الْآيَةِ عَلَى الْمَعْهُودِ مِنَ الْقَوْلِ، فَافْتَرَضَ وَجُودَ ثَلَاثِ

١. الْأَحْقَافُ ٤٦: ١١.

٢. الطَّبْرِي، جَامِعُ الْبَيَانِ عَنْ تَأْوِيلِ آيِ الْقُرْآنِ: ٢٦ / ١٢.

كثيراً من قول "النيلي" السالف: إنه لا شاهد على قاعدة مجيء اللام بمعنى (عن) إلا الآية التي فيها "لو كان خيراً ما سبقونا إليه". إذ إنه مردودٌ بآية سورة الأعراف المدروسة سابقاً، وهي: ﴿...حَتَّىٰ إِذَا آذَرَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أَخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ: رَبَّنَا، هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِنَ النَّارِ...﴾^(١). فإذا لم تكن اللام في (أولاهم) بمعنى (عن)، على ما يُريده "عالم سبب النيلى"، بل بمعنى المُشافهة والتبليغ، فكيف يصح أن تتوجه المجموعة الأخيرة إلى المجموعة الأولى بالقول (ربنا...)? إن مقول القول هنا لا يدع مجالاً للشك بأن المقول له لم يكن (أولاهم) المتصل باللام، بل هو (ربنا).

وسواء أعَدَّتْ "الذين آمنوا" - في آية سورة الأحقاف - مقولاً عنه أم مقولاً له، فإن فعل القول يظل ناقلاً كلاماً حكى حكاية.

٣- ولا يخرج عن هذا قوله - تعالى شأنه - على لسان نوح - عليه الصلاة والسلام -: ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنْفُسِهِمْ إِنِّي إِذْنًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾^(٢). إذ إن الفهم الأولي قد يؤدي إلى القول بأن اللام في: ﴿وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا﴾ إنما هي على معنى "عن" وليست التبليغية، وإلا لقل: "لَنْ يُؤْتِيَكُمْ". وإذا صحَّ هذا، ولست أصحَّه بما نوردُه لاحقاً، فإن (قال) منظورٌ إليه هنا على أنه موظف لنقل الكلام نقلاً إخبارياً.

ولكن الظاهر أن نوحاً يحكى هنا ما قاله الكافرون في حق المؤمنين، أي أنه ناقلٌ معالة سبق أن قالها الكافرون قاصدين بها المؤمنين أتباع نوح:

١. الأعراف ٧ : ٣٨.

٢. هود ١١ : ٣١.

"وذلك أَنَّهُمْ قالوا: هم أرادنا، لن يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خَيْراً"^(١). فكانَ قولُ نوحِ آتِ على إيقاع: "لا أقولُ - كما تقولونَ أنتمَ للذينَ تزدري أعينكمَ -: لن يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خيراً"، أو: "لا أقولُ عن الذينَ آمنوا مثلَ قولكمَ عنهم: لن يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خيراً".

والذي يُلجئنا إلى أن نذهبَ إلى أن جملةَ "لن يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خيراً" ليست من عندِ نوحٍ، وأنهُ ناقلها -حسبُ - من غيره، وأنها في الأصلِ مقالةٌ أطلقها الكافرونَ في شأنِ المؤمنينَ، أمران: أمّا الأوّلُ فهو أن فعلَ القولِ - فيما انتهت إليه ملاحظتنا في بحثٍ آخرٍ نعدُّ له - لا يكونُ في التنزيلِ العزيزِ إلا لنقلِ الكلامِ بنصّه. وأمّا الأمرُ الثاني فسياقُ الآياتِ التي يظهرُ فيها نوحٌ - عليه الصلاةُ والسلامُ - مُجادلاً قومهَ الكافرينَ. فقد أوردَ الحقُّ تالياً لآيةِ موطنِ البحثِ: قالوا: ﴿يا نوحُ قد جادَلْتنا فأكثرْتَ جدالنا فأتنا بما تعدنا إن كنتَ من الصادقين﴾^(٢). ومُجادلتهُ إياهمُ تعني أَنَّهُ كانَ يُقابلُ القولَ بالقولِ، ويُناظرُ الحجّةَ بالحجّةِ، ويردُّ على الرأيِ بأوفقِ منه.

وتفصيلُ ذلكَ أَنَّهُمْ لما قالوا له في السياقِ عينه: ﴿ما نراكَ إلا بشراً مثلاً﴾^(٣)، أجابَ بقوله: (لا أقولُ إني ملكٌ)، وكأنهُ يلمحُ إلى أن ما توصلوا إليه أمرٌ بدهيٌّ. ثمَّ إنَّهُمْ لما كانوا قد استحقروا المؤمنينَ واستصغروهمُ لما يبدو للناظرِ من فقرهمُ ورتائةِ حالهمُ، وإنَّهُمْ لما كانوا قد أطلقوا عليهمُ حكماً بالاعتمادِ على الهيئةِ الخارجيّةِ، حكماً مؤداهُ أن من كانت هذه حاله، فلن يُؤْتِيَهُ اللهُ خيراً: ﴿وما نراكَ اتبعكَ إلا الذينَ همُ أرادنا بادي الرأيِ وما نرى لكمَ علينا من فضلٍ بل نظنُّكمُ كاذبين﴾^(٤)، أقولُ: لما كانَ ذلكَ منهمُ ردُّ نوحٍ - عليه الصلاةُ والسلامُ - مُدافعاً

١. البغوي، تفسير البغوي: ٢ / ٣٨١.

٢. هود ١١: ٣٢.

٣. هود ١١: ٢٧.

٤. السابق نفسه.

بَيِّنَاتٍ عَنْ أَتْبَاعِهِ الَّذِينَ آمَنُوا قَائِلًا: (وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا).

والتعبيرُ عن استِقلالِ الكافرينِ للمؤمنينِ واستِردالِهِم إِيَّاهُمْ بازِدرَاءِ العينِ، يُشِيرُ مِنْ وَجْهِهِ إِلَى أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ كَانُوا حَاضِرِينَ فِي الْمَوْقِفِ الَّذِي ازْدَرَاهُمُ الْكَافِرُونَ فِيهِ، وَذَلِكَ بِبِسَاطَةِ لِأَنَّ مُتَكَا الْكَافِرِينَ فِي الْازْدِرَاءِ كَانَ النَّظَرَ وَالرُّؤْيَا. وَقَدْ عَبَّرَ الْكِتَابُ الْعَزِيزُ عَنْ هَذَا بِلَفْظَيْنِ دَالِّينِ عَلَى الرُّؤْيَا: «وَمَا تَرَكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادْنَا بِأَدْيِ الرَّأْيِ». فَإِذَا كَانَ الْكَافِرُونَ هُمْ مَنْ قَالَ أَوْلًا عَنِ الْمُؤْمِنِينَ: (لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا)، فَإِنَّهُ قَوْلٌ صَادِرٌ مِنَ الْكَافِرِينَ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ فِي حَضْرَةِ الْمُؤْمِنِينَ وَسَمَاعِهِمْ. وَقَدْ يَقِفُ شَاهِدًا عَلَى صِحَّةِ الْقَوْلِ بِذَلِكَ، بَعْضُ خُطَابِ الْكَافِرِينَ وَارِدٍ فِي مُسْتَهَلِّ الْمَوْقِفِ الْمَائِلِ فِي الْآيَةِ (٢٧)، إِذْ إِنَّهُمْ لَمْ يُخَاطَبُوا نَوْحًا وَحْدَهُ بِصِغَةِ الْإِفْرَادِ، بَلْ نَوْحًا وَالْمُؤْمِنِينَ بِصِغَةِ الْجَمْعِ: (وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ). إِذَنْ، فَالْمُؤْمِنُونَ كَانُوا حَاضِرِينَ.

وَيَتَرْتَّبُ عَلَى هَذَا أَنْ يُقَالَ: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرٍ، فَإِنَّ الَّذِي سَوَّغَ اسْتِعْمَالَ (قَالَ لِي) مَتَّبِعًا بِمَقُولِ "عَنْهُ" لَا "لَهُ"، هُوَ حُضُورُ الْمَقُولِ عَنْهُ فِي الْمَكَانِ الَّذِي قِيلَ فِي حَقِّهِ مَا قِيلَ.

وَإِذَا افْتَرَضْنَا أَنَّ الْجُمْلَةَ: "لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا" مِنْ عِنْدِ نُوْحٍ، لَيْسَ يَحْكِيهَا، فَلِمَاذَا اخْتَارَ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِ؟ لِمَاذَا لَمْ يَقُلْ شَيْئًا غَيْرَهُ؟ إِنَّ إِصْرَارَ نُوْحٍ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - عَلَى أَنْ لَا يَقُولَ "لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا"^(١)، يَشِي بِأَنَّ غَيْرَهُ هُوَ مَنْ قَالَ الْجُمْلَةَ، أَوْ أَنَّ غَيْرَهُ طَلَبَ مِنْهُ أَنْ يَقُولَهَا، وَهَمُ الْكَافِرُونَ طَبَعًا. وَالْكَلَامُ الَّذِي يَعْقِبُ هَذَا يُرَجِّحُ مَا نَقُولُ: "اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا فِي أَنْفُسِهِمْ إِنِّي إِذَنْ لَمِنَ الظَّالِمِينَ"، أَي: لَنْ أَعْتَمِدَ عَلَى حَالِ الْمُؤْمِنِينَ الْخَارِجِيَّةِ، وَمَنْظَرِهِمْ

١. إشارة إلى ما جاء في الآية: 'وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا'.

السادى، فأحكَمَ عليهم وأقولَ عنهم كما تقولون: "لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خيراً"، لأنَّ اللهَ وَحْدَهُ أَعْلَمُ بِمَا تَجْنُهُ أَنْفُسُهُمْ، وَإِنِّي إِذَا فَعَلْتُ ذَلِكَ أَوْ قُلْتُهُ كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ.

٤- وَثَمَّةٌ آيَةٌ يَسْتَعْلَى فِي أَمْرِهَا هَذَا الَّذِي بِهِ نَقُولُ، هِيَ قَوْلُهُ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيباً مِنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلَاءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلاً﴾^(١). إِذْ يَبْدُو مِنَ النَّظَرِ الْأَوَّلِيِّ أَنَّ السَّلَامَ فِيهَا بِمَعْنَى (عَنْ)، لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ الْأُخْرَى لَقَالَ: (أَنْتُمْ أَهْدَى...). إِلَّا أَنَّ رَوَايَاتِ سَبَبِ النُّزُولِ تُجْمَعُ أَجْمَعُهَا عَلَى أَنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا حَاضِرِينَ الْمَوْقِفَ الَّذِي قِيلَ فِيهِ: "هَؤُلَاءِ أَهْدَى...". بَلْ إِنَّ تِلْكَ الرَّوَايَاتِ مُتَّفِقَةٌ عَلَى أَنَّ الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيباً مِنَ الْكِتَابِ، وَهَمَّ الْيَهُودَ، وَجَّهُوا كَلَامَهُمْ إِلَى كَفَّارِ قَرِيشٍ بِصِيغَةِ الْخِطَابِ: "أَنْتُمْ أَهْدَى...".

تَقُولُ الرَّوَايَاتُ: إِنَّ أَحَدَ أَحْبَابِ الْيَهُودِ، هُوَ حَيِّيُّ بْنُ أُخْطَبٍ أَوْ كَعْبُ بْنُ الْأَشْرَفِ، لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ طَلَّبَ إِلَيْهِ الْمُشْرِكُونَ - لِكُونِهِ صَاحِبَ كِتَابٍ - أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مُحَمَّدٍ، فَجَاءَ حُكْمُهُ لِصَالِحِ الْمُشْرِكِينَ، فَخَاطَبَهُمْ قَائِلاً: "أَنْتُمْ - وَاللَّهِ - خَيْرٌ مِنْهُ"^(٢)، أَوْ "أَنْتُمْ - وَاللَّهِ - أَهْدَى سَبِيلاً مِمَّا عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ وَأَصْحَابُهُ"^(٣)، فَأَنْزَلَ اللهُ الْآيَةَ. وَمِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ قَدْ وَضَعَتْ (الَّذِينَ كَفَرُوا) مَوْضِعَ الْمَقُولِ عَنْهُ، رَغْمَ أَنَّهَمْ - طَبَقاً لِلرَّوَايَاتِ - مَقُولٌ لَهُمْ، وَقَدْ جَمَعَهُمُ وَالْقَائِلُ مَوْقِفٌ وَاحِدٌ.

وَإِذَا تَأَمَّلْنَا مَرَّةً أُخْرَى مَوْطِنَ الشَّاهِدِ مِنَ الْآيَةِ الْمَذْرُوسَةِ، وَجَدْنَاهَا مُتَّفِرَّةً عَنِ كُلِّ سَابِقَاتِهَا مِنْ جِهَةِ خُرُوجِ مَقُولِ الْقَوْلِ فِيهَا مِنَ الْمَحْكِيِّ إِلَى

١. النساء ٤: ٥١.

٢. الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ١٣٤ / ٥.

٣. البغوي، تفسير البغوي: ٤٤١ / ١.

الإخباري هونا ما: "هؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلاً". فقد يقال: إن مولانا - سبحانه - نقل لنا كلام اليهودي متصراً فيه، بتحويل الضميرين (أنتم) و(هم)^(١) من الموقف الأصلي إلى (هؤلاء) و(الذين آمنوا) - على التوالي - في الكلام المنقول (الآية). ولا تتصور صحة القول بأن هذا المقول مبقى عليه كما صدر من اليهودي، لأن فيه ما يعاكس الحكم الذي أطلقه. فإذا كان محكياً حكاية، فكيف يحكم اليهودي على كفار مكة بأنهم الأهدى، ثم ينعت محمداً وأصحابه بالإيمان (الذين آمنوا)؟ إنما هو الوصف الحق من الحق. فقد يكون أن الله بتحويل ضمير المخاطبين (أنتم) إلى ضمير الغائبين (هؤلاء) قصد - عز اسمه - إلى أن "يُبَعِّدَهُمْ" أي الكافرين، وهم المبتعدون من رحمة الله، ويُبَعِّدَ معهم كلام اليهود وحكمهم على الرسول وأتباعه، وهو بعيد عن الصواب فيما يعلمون في قرارة أنفسهم.

غير أن نفسي تشتهي توجيه الكلام في الآية العزيزة وجهة أخرى، لا تخرج مرة أخرى عن المعهود من القول، ولا تخرج المتصل باللام عن طبيعته الأصلية في كونه مقولاً له، وهذا أسلم. فالذين أوتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون بالجبت والطاغوت هم القائلون، والذين كفروا هم المقول لهم، والضمير الإشاري (هؤلاء) لا يعود إلى (الذين كفروا)، بل إلى "الجبت والطاغوت"، وهما "اسمان لكل معظم بعبادة من دون الله"^(٢)، وبذا عنى القائلون بـ"الذين آمنوا": الذين آمنوا بمحمد. فكان أولئك اليهود - عليهم لعائن الله - قد ذهبوا إلى أبعده من مراد الكفار من سؤالهم، فأجابوهم بما لم يخطر في بالهم. فقد قال اليهود: إن الأصنام (أو الجبت والطاغوت) أهدى من الذين آمنوا بمحمد.

١. أو (محمد وأصحابه).

٢. الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ١٣٣/٥.

صَفْوَةُ الْمَقَالِ أَنَّ مَا قِيلَ إِنَّهُ مَقُولٌ عَنْهُ بَعْدَ اللَّامِ الَّتِي تَلِي فِعْلَ الْقَوْلِ (قَالَ لِسِيٍّ+مَقُولٌ عَنْهُ)، الْأَكْثَرُ وَالْأَوْلَى أَنْ يُرَدَّ إِلَى بِنْيَةِ الْقَوْلِ الْمَعْتَادَةِ، بَأَنْ يُنْظَرَ إِلَى الْمُتَّصِلِ بِاللَّامِ بِحُسْبَانِهِ مَقُولاً لَهُ. وَإِنْ اضْطُرِرْنَا إِلَى الرَّأْيِ الْآخِرِ اضْطِرَاراً لِسَبَبِ مِنَ التَّرْكِيبِ لَا مِرَاءَ فِيهِ، وَهُوَ مَا فَعَلْنَاهُ بَأَيَّةِ الْأَعْرَافِ: «قَالَتْ أُخْرَاهُمْ لِأَوْلَاهُمْ: رَبَّنَا»، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَقُولُ عَنْهُ حَاضِراً الْمَقَامَ الَّذِي قِيلَ فِيهِ الْمَقُولُ.

القول بالمقول عنه طبقاً لطبيعة المتصل باللام

نَخْلُصُ مِنَ السَّابِقِ إِلَى الْقَوْلِ: إِنَّ مُحْتَكَمَنَا فِي عَدِّ الطَّرْفِ الثَّانِي مَقُولاً "عنه" لا "له"، إِمَّا أَنْ يُرَدَّ إِلَى الطَّبِيعَةِ الْبِنَائِيَّةِ لِلْمَقُولِ نَفْسِهِ، كَمَا جَرَى مِنَّا الْكَلَامُ مِرَاراً، وَإِمَّا إِلَى الطَّبِيعَةِ الْمَوْضُوعِيَّةِ لِلْمَقْتَرِنِ بِاللَّامِ. وَنَعْنِي بِهَذَا الْآخِرِ أَنَّ وَاقِعَ الْأَشْيَاءِ وَوَقَائِعَ الْأُمُورِ مِنْ حَوْلِنَا، تَدْفَعُ أُخْيَانًا فِي اتِّجَاهِ رَفْضِ كَوْنِ الْمُتَّصِلِ بِاللَّامِ مَقُولاً لَهُ.

مَثَلُ هَذَا قَوْلُ رَبَّنَا: «وَإِذَا تَتَلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ: هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ»^(١). فَإِنَّ طَّبِيعَةَ الْأَشْيَاءِ لَمَّا كَانَتْ تَقْضِي بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَتَحَلَّوْنَ بِالْقُدْرَةِ عَلَى إِنْشَاءِ الْقَوْلِ وَبِنْتِهِ، وَمِنْ ثَمَّ الْحُكْمُ عَلَيْهِمْ بِكَوْنِهِمْ هُمُ الْقَائِلِينَ فِي الْآيَةِ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ تَقْضِي عَلَى "الْحَقِّ" الَّذِي جَاءَهُمْ بِأَنَّهُ مَقُولٌ لَهُ. فَلَوْ عَرَفْتُمْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَقِّ فِي الْآيَةِ إِنَّمَا هُوَ الْكِتَابُ الْمُنَزَّلُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، أَوْ مَا جَاءَ بِهِ مِنَ الْمَعْجَزَاتِ الظَّاهِرَاتِ^(٢)، لِأَدْرَكْتُمْ عَدَمَ إِمْكَانِ أَحَدٍ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْهُ - أَيِ الْحَقِّ - مُحَاوِراً يَسْتَقْبِلُ الرَّسَالََةَ اللَّغْوِيَّةَ وَيَنْفَعِلُ بِهَا كَمَا لَوْ كَانَ بَشَراً.

١. الأحقاف ٤٦ : ٧. وانظر سبأ ٣٤ : ٤٣.

٢. انظر: الرازي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: ٢٨ / ٦.

وما دامت الآية الأخيرة خلواً من مقول له - وإن ظاهراً - ، فإن من الطبيعيّ النَّأي باللام فيها عن دلالة المشافهة والتبليغ، والاقتراب بها من دلالة (عن). وتقدير الآية: إذا نتلى عليهم آياتنا قال الذين كفروا عن الحقّ لما جاءهم: هذا سحرٌ مبين. ولتلاحظ أنّ ما تقرّر سابقاً من ضرورة وجود المقول عنه في الموقف الكلامي، تتجلى صحته في هذه الآية كذلك. وعلامة هذا اسم الإشارة "هذا" الدال على القرب، مما يعني أنّ ما جاء به الرسول العربيّ الأمين كان موجوداً في المقام الذي قال الكافرون في حقه ما قالوا.

وإذا كانت آية الأحقاف هذه قد أباقت أنّ "طبيعة" المجرور باللام قد تكون العامل الحاسم في تقرير كونه مقولاً له أو عنه، فإنّ هناك مثلاً من آية يظهر فيها، هذه المرّة، "معنى" المقترن باللام معياراً فاصلاً به نزو كونه مقولاً له أو مقولاً عنه.

يقول الله - تبارك - عن الذين نافقوا في أحد: ﴿الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا﴾^(١): لو أطاعونا ما قتلوا﴾^(٢). فإنّ معرفة معنى "الإخوان" في الآية، وتبيين حقيقة من يكونون، يؤدبان إلى رجحان كونهم مقولاً لهم أو عنهم. فمعناها يتردّد بين احتمالين: إمّا أن يكون إخوان المنافقين هم إخوانهم في الكفر والنفاق، وإمّا أن يكونوا إخوانهم في النسب. فعلى الأوّل يكون "الإخوان" مقولاً لهم، لأنّ التأويل وقتئذٍ: (قال المنافقون لإخوانهم الكافرين: لو أطاعنا الذين قتلوا مع محمّد ما قتلوا). وعلى الثاني يكون "الإخوان" مقولاً عنهم، ولا مقول له في الظاهر، والتأويل: (قالوا عن إخوانهم، أو قالوا في حقّ إخوانهم الذين استشهدوا في أحد: لو أطاعونا ما قتلوا)^(٣).

١. هذا على إرادة قد، والتقدير: وقد قعدوا. أو على أنّ العطف هو المراد، إذ التقدير: الذين قالوا كذا وكذا وقعدوا.

٢. آل عمران ٣: ١٦٨.

٣. انظر: ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير: ٥٤ / ٢.

غير أن وجهة الأول متعززة من طريق آية أخرى مذكور فيها صراحة أن الذين كفروا هم إخوان الذين نافقوا: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ: لَئِن أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ﴾ (١).

وأياماً يكن الأمر، فإن مقول فعل القول (قال) قد استبان في الآيات المدروسة منقولاً لنا - أو ناقلاً الكلام لنا - بطريقة الحكاية، سواء أحتوت الآية على مقول له أم لم تحتو، وسواء أكان المقترن باللام مقولاً له أم مقولاً عنه.

القضية الثالثة: (قال أن) بين التخطئة والتفسير

تحول همزة (إن) من الكسر إلى الفتح بعد فعل القول

يُمكن المرء أن يؤسس على بعض المتقدم القول: إنه إذا كانت (قال) موظفة لنقل الكلام بشكل عام، المحكي بشكل خاص، وإن همزة (أن) لا جزم مكسورة بعد (قال)، فلا نقول إلا (قال إن)، ومن ثم لا يصح - عند النحاة - أن نقول: (قال أن)، فإن من الطبيعي أن نستنتج أن العربية قد أمحصت (إن) في هذا الموطن - مجيئها غب القول - لما كان من الكلام منقولاً. ولذا أرى أن ينظر إلى (إن) بعد (قال) على أنها عنصر اتكاء مقولي ليس غير: يعتمد الناطق اللغوي إليها، ويعتمد عليها، بغية نقل الكلام بإيقائه على حاله كما صدر من المتكلم الأصلي المنقول منه، وهذا هو الكثير الغالب، أو بتغيير وجهته وألفاظه دون جوهره ومعناه. وقد نقول: إنها أداة نقل الكلام الوحيدة في العربية.

بكلام آخر: تَظْهَرُ (إِنَّ) في سياقِ القولِ بوصفِها أداةً ربطٍ مُدمِجةً، تَعْمَلُ على ربطِ جُمْلَةٍ مَقُولِ القولِ في جُمْلَةٍ القولِ الكُبرى ربطاً إدماجياً subordination لا توفيقياً co-ordination^(١). وهذا يَعْنِي أَنَّهَا تَقُومُ بإدماجِ المَقُولِ وإخضاعِهِ لِيبدوَ عنصراً من عناصرِ الجُمْلَةِ الحَاضِنَةِ المُدمِجةِ أو الجُمْلَةِ الكُبرى. ويلوُحُ لي أَنَّ العَرَبِيَّةَ تُقِيمُ هذه الأداةَ (إِنَّ)، بَعْدَ فِعْلِ القولِ وَقَبْلَ جُمْلَةِ مَقُولِ القولِ، لَتَنهَضَ بما تَنهَضُ به النقطتانِ الرَّاسِيتانِ (:) في اللغَةِ البَصْرِيَّةِ أي المكتوبة^(٢).

ويبدو صحيحاً القول: إِنَّ العَرَبِيَّةَ كَانَتْ في عهودٍ قَدِيمَةٍ تُخْلِصُ (إِنَّ) للكلامِ المُلتزِمِ فيه تَأديَّةُ الألفاظِ كما قالها صاحبُها، فيما كَانَتْ تُخَصِّصُ (أَنَّ) - في إِزاءِ ذَلِكَ - لنقلِ الكلامِ بالتزامِ تَأديَّةِ معناه دونِ الإتيانِ بالألفاظِ القائلِ الأَصْلِيِّ نَفْسِهَا. ولعلَّ شَيْئاً من هذا يُسْتَفَادُ من بابِ لـ (إِنَّ) أثَبَّتَهُ سيبويه في كتابِهِ وقالَ فيه: "تَقُولُ: قالَ عمروُ إِنَّ زَيْداً خَيْرٌ مِنْكَ، وذلكَ لأنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَحْكِيَ قَوْلَهُ، ولا يَجوزُ أَنْ تُعْمَلَ (قالَ) في (إِنَّ)، كما لا يَجوزُ لَكَ أَنْ تُعْمَلَها في (زَيْدٌ) وأشباهِهِ إِذا قلتَ: (قالَ زَيْدٌ عمروٌ خَيْرٌ الناسِ)، فـ (أَنَّ) لا تَعْمَلُ فيها (قالَ) كما لا تَعْمَلُ (قالَ) فيما تَعْمَلُ فيه (أَنَّ)، لأنَّ (أَنَّ) تَجْعَلُ الكلامَ شَأناً، وأنتَ لا تَقُولُ: (قالَ الشَّانَ متفاقماً)، كما تَقُولُ: (زَعَمَ الشَّانَ متفاقماً). فهذه الأَشْيَاءُ بَعْدَ (قالَ) حكايةٌ.

١. بغية الوقوف على نوعي الربط الإجماعي والتوفيقي، ومعرفة خصائص كل، انظر: عمر يوسف عكاشة، النحو الغائب: دعوة إلى توصيف جديد لنحو اللغة العربية في مقتضى تعليمها لغير الناطقين بها، ص ٢٩٦ - ٣٠٧.

٢. سبقني إلى هذا الرأي "هنري فليش" ولكن في حق "أَنَّ" المفسرة. انظر: هنري فليش اليسوعي، العربية الفصحى: نحو بناء لغوي جديد، ص ١٦٩. وانظر: إسماعيل أحمد عميرة، بحوث في الاستشراق واللغة: ص ٤٤٠.

ومثل ذلك: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾^(١). وقال أيضاً: ﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزَّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾^(٢). وكذلك جميع ما جاء من ذا في القرآن^(٣).

وقد يُنظرُ إلى مزيّة تخصيص (إنّ) أداة لنقل الكلام المحكي، بوصفها مَحْمَدَةٌ للعربية في مراحلها القديمة. ذلك أنّها تنبئُ عن دقّة في الإيماء إلى ما كان من الكلام منقولاً بنصّه ولفظه، وميّزه عما نُقلَ بمعناه دون لفظه في مثل (ذَكَرَ أَنْ، أَخْبَرَ أَنْ). خاصّةً إذا كان صحيحاً أنّ اللغات الأخرى تخلو من نظير لـ(إنّ). إذ على كثرة تطوافي بين معلمي اللغات المختلفة ومتعلّميها، الحيّة منها والمندثرة، فإنّني لم أجد لغة تتوسّل بأداة تُخصّصها لغاية نقل الكلام نقلاً حكاثياً.

ولكن في المقابل، إخالُ أنّ تلك الخصيصة "المفترضة" لم تدُم للعربية، فقد مالّت اللغة إلى تجاوز (قال إنّ)، بالكسر، والتخلّص منها في مراحل من اللغة لاحقاً. إذ لا نكاد نعثُرُ في العربية الفصحى المعاصرة^(٤)، الشفاهية منها والكتابية، على (قال) متبوعة بـ(إنّ) يليهما كلامٌ إن منقولاً باللفظ، وهو النمط الذي يأتي على وفاق: "قال إنّني عبدُ الله"، أو منقولاً بالمعنى. بل إنّ أكثر المرصود فيها - خاصةً ما أصاب منها المستوى الشفاهي - أن يُجاء بعد (قال) بـ(أنّ) مفتوحة الهمزة.

١. البقرة ٢ : ٦٧.

٢. المائدة ٥ : ١١٥.

٣. سيبويه، الكتاب: ١٤٢/٣.

٤. أعني بالعربية الفصحى المعاصرة (Modern Standard Arabic) اللغة التي يكتب بها المثقفون العرب في أيامنا هذه، وهي النمط اللغوي المُستعمل - مثلاً - في نشرات الأخبار والصحافة.

وَيَحْدُثُ كَثِيرًا أَنْ إِذَا وَلِيَّ (قَالَ) فِي الْعَرَبِيَّةِ الْمَكْتُوبَةِ الْمَعَاصِرَةَ، كَلَامٌ مِنْ سَبِيلِ النِّقْلِ الْحَرْفِيِّ، فَهُوَ لَا مَحَالَهَ وَارِدًا عَلَى شَاكِلَةِ مَا يَرِدُ عَلَيْهِ هَذَا النَّمْطُ فِي الْمَكْتُوبِ مِنَ اللُّغَاتِ الْحَيَّةِ الْمُخْتَلَفَةِ، وَهُوَ أَنْ يُثَبِّتَ النَّاقِلُ (الكَاتِبُ) فِعْلَ الْقَوْلِ مَتَّبِعًا بِالنَّقْطَتَيْنِ الرَّأْسِيَّتَيْنِ، ثُمَّ يُوْرِدُ الْكَلَامَ الْمَنْقُولَ بِنَصِّهِ وَلَفْظِهِ، مَقْوَسًا فِي أَحْيَانٍ، وَغَيْرَ مَقْوَسٍ فِي أَحْيَانٍ.

وَإِذَا كَانَ شَأْنُ فِعْلِ الْقَوْلِ فِي الْعَرَبِيَّةِ أَنْ يَأْتِي، فِي الْأَصْلِ، لَمَّا كَانَ مِنَ الْكَلَامِ مَنْقُولًا بِحَكَايَتِهِ وَعَدَمِ التَّصَرُّفِ فِيهِ، وَأَنْ يُؤْتَى بَعْدَهُ - فِي أَحْيَانٍ كَثِيرَةٍ - بِأَدَاةِ الْإِتِّكَاءِ الْمَقْوَلِيِّ (إِنَّ)، فَإِنَّ مِنْ غَيْرِ الْمَعْقُولِ أَنْ يَدُومَ الْأَمْرُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَلَا يَرِدُ فِعْلُ الْقَوْلِ (قَالَ) لِغَيْرِ حَكَايَةِ الْكَلَامِ، وَهُوَ أَهْمُ أَفْعَالِ الْقَوْلِ الْمُؤَوَّلَةِ لِغَرَضِ نَقْلِ الْكَلَامِ. إِذْ إِنَّا وَاجِدُونَ أَنَّ اللُّغَاتِ - فِي الْعَادَةِ - تَسْتَعْمِلُ مَا يُقَابِلُ هَذَا الْفِعْلَ فِيهَا لِنَوْعِي الْكَلَامِ: الْمَحْكِيَّ بِاللَّفْظِ، وَالْمُخْبِرَ بِالْمَعْنَى.

وَإِذَا أَضَفْنَا إِلَى ذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ - فِيمَا ظَهَرَ - أَنْ لَا يُقَالُ: (قَالَ خَالِدٌ إِنَّهُ)، بَلْ (قَالَ خَالِدٌ إِنَّنِي)، فَإِنَّا نَفْهَمُ تَمَامَ الْفَهْمِ مَسْعَى النَّاطِقِ بِالْعَرَبِيَّةِ إِلَى تَطْوِيرِ يَقَوْمٍ فِيهِ بِتَطْوِيرِ فِعْلِ الْقَوْلِ الرَّئِيسِ (قَالَ) أَجَلَ نَقْلِ الْكَلَامِ مَتَّصِرًا فِيهِ. فَإِذَا كَانَ التَّطْوِيرُ، أَوْ التَّغْيِيرُ، لَنْ يَطَالَ حَتْمًا (قَالَ) بِطَبِيعَةِ الْحَالِ، لِأَنَّهَا أُسَاسُ الْمَقَالِ وَلُبُّ الْإِشْكَالِ، فَإِنَّهُ سَيَتَوَجَّهُ تَلْقَاءُ الْأَدَاةِ الْمَخْصَّصَةِ لِنَقْلِ الْكَلَامِ الْمَنْقُولِ حَكَايَةً، وَهِيَ (إِنَّ). لِأَنَّ الْكَلَامَ لَنْ يَبْقَى عَلَى وَجْهَتِهِ هَذِهِ الْمَرَّةَ، بَلْ سَيُخْتَلَفُ هَوْنًا مَا، فَيَتَحَوَّلُ مِنْ دَائِرَةِ النِّقْلِ بِاللَّفْظِ إِلَى دَائِرَةِ النِّقْلِ بِالْمَعْنَى. فَإِذَا كَانَ النَّاقِلُ سَيُجْرِي تَغْيِيرَاتٍ فِي تَرْكِيْبِ الْكَلَامِ الْمَنْقُولِ، فَإِنَّ الْكَلَامَ لَنْ يَطَّلَ كَلَامًا مُحْكِيًا حَكَايَةً، إِذَنْ فَلْيُغَيَّرْ أَدَاةُ نَقْلِ الْكَلَامِ الْمَحْكِيَّ (إِنَّ). فَمَا كَانَ مِنْهُ إِلَّا أَنْ فَتَحَ هَمْزَتَهَا فَقَالَ: (قَالَ أَنْ) لِلْكَلامِ الْمُخْبِرِ إِخْبَارًا، وَ(قَالَ إِنَّ) لِلْكَلامِ الْمَحْكِيَّ حَكَايَةً.

ويكونُ الناطقُ بالعربيَّةِ بصنعيِّه هذا قد أتى بالأداة التي خصَّصَتْها اللُّغةُ لنقلِ الكلامِ بالمعنى، وهي: (أَنَّ). والحقُّ أنَّه في ذلك إنَّما يقيسُ (قالَ أَنَّ) - بفتحِ الهمزة - على نظائرٍ كثيرةٍ في العربيَّةِ، وهي عباراتٌ قولِيَّةٌ مُحْتَضَنَةٌ فعلاً من أفعالِ إخبارِ الكلامِ لا حكايتِهِ، تليه أداةُ الاتِّكاءِ المقولِيَّ المتخصَّصَةَ في نقلِ ما كانَ كلاماً منقولاً بالمعنى من دونِ التزامِ اللفظِ، وهي (أَنَّ)، أو لنقلُ: أداةُ نقلِ الكلامِ بالإخبارِ. ومن تلكِ العباراتِ القولِيَّةِ التي تكونُ لنقلِ الكلامِ بالمعنى، تلكِ التي قاسَ عليها الناطقُ (قالَ إِنَّ) قياساً سويّاً وموازنةً كاملةً، فتولَّدتْ (قالَ أَنَّ) على وفاقِها: (أخبرَ أَنَّ^(١))، ذَكَرَ أَنَّ، أَبْلَغَ أَنَّ^(٢))، حَكَى أَنَّ، رَوَى أَنَّ، أَعْلَمَ أَنَّ، أَنْبَأَ أَنَّ^(٣))، حَدَّثَ أَنَّ، زَعَمَ أَنَّ، صرَّحَ أَنَّ، أعلنَ أَنَّ، أوضَحَ أَنَّ، بيَّنَ أَنَّ، أشارَ أَنَّ، أفصحَ أَنَّ، ادَّعى أَنَّ). ويمكنُ أن نطلقَ على هذه الأفعالِ، إضافةً إلى (قالَ)، أفعالَ التبليغِ (أو التوصيلِ) الكلاميِّ.

ولذلك لا أسْتَحِبُّ تَخْطِئَةَ ما يذهبُ إليه الناطقون بالعربيَّةِ اليومِ من قولِهِم: (قالَ أَنَّ)، للأمرِ الذي بيَّنْتَهُ، ولأمرينِ آخَرينِ أُبيَّنُهُما. فما شاعَ على الألسنةِ من قولِهِم: (قالَ أَنَّ) - بفتحِ الهمزة - لا يتعدى الصوابَ إطلاقاً، ذلك أَنَّ الناطقَ بالعربيَّةِ اليومِ لا يَسْتخدِمُ (قالَ أَنَّ) إلا عندما يكونُ الكلامُ منقولاً بمعناه مُتَصَرِّفاً فيه. فهو يقولُ - مثلاً - : (قالَ أَنَّهُ، قالتِ أَنَّها، قلتِ أَنَّكَ، قلتِ أَنَّنِي،...). والأمرُ المُخْطِئُ - في تصوُّري - أن تُفْتَحَ الهمزةُ مع إرادةِ النقلِ باللفظِ، أي إنَّ الذي لا يمكنُ أحداً أن يُجوزَهُ أن يُقالَ: (قالَ أَنَّ) ثمَّ يوتى بعدُ بكلامٍ محكيٍّ حكايةً.

١. أو: (خبرَ أَنَّ).

٢. أو: (بَلَّغَ أَنَّ).

٣. أو: (نَبَأَ أَنَّ).

وِيَهَيَّأُ لِي - علاوة على ما تقدّم - أَنْ مِمَّا دَفَعَ الناطقين بالعربيّة إلى
 إيقاع (أَنَّ) المفتوحة مكانَ (إِنَّ) بعد فعل القول، أمراً نجدُ له سنداً من مقولات
 النحاة أنفسهم. فقد انتهوا، في معرض التمييز بين (إِنَّ) ورسيلتها الأخرى، إلى
 عيارٍ تركيبِيٍّ مُعْجَبٍ بِحَقٍّ، بِهِ يُمَكِّنُ رَوْزُ التراكيب التي تحضنُ كلاً. فقالوا إِنَّ
 ما كان مَظَنَّةً للجملة وَقَعَتْ فِيهِ المَكْسُورَةُ، وما كان مَظَنَّةً للمفرد وَقَعَتْ فِيهِ
 المَفْتُوحَةُ^(١).

فإذا قِيلَتْ جملةٌ نحو: "ذَكَرَ لي الوَزيْرُ أَنَّهُ سيستقيل من الحكومة"، وصَحَّ
 إحلالُ كلمةٍ محلَّ (أَنَّ) ومدخولها، تَعَيَّنَتِ المفتوحة عند ذلك في هذه الجملة،
 وهو الأمر الحاصل حيثُ تقول: "ذَكَرَ لي الوَزيْرُ الخَبرَ"، أو "ذَكَرَ لي الوَزيْرُ
 الأمرَ". وإِنِّي لأجدُ هذا الأمرَ عَيْنَهُ مُنْقَاساً قِيَاساً سَوِيّاً عَلَى (قال إِنَّ). فإذا قُلْتُ
 الجملة السابقة ذاتها ولكن مُسْتَبَدِلاً (قال إِنَّ) بِ(ذَكَرَ أَنَّ)، هكذا: "قال لي الوَزيْرُ
 أَنَّهُ سيستقيل من الحكومة"، لم تَلَحَظْ أَيَّ فَرْقٍ بَيْنَ هذه الجملة ونظيرتها الناشئة
 مِنْ إحلالِ المفرد محلَّ (إِنَّ) ومدخولها: "قال لي الوَزيْرُ الخَبرَ" أو "قال لي
 الوَزيْرُ الأمرَ" أو "قال لي الوَزيْرُ ذلك".

فما كان مِنَ الناطقِ اللغويِّ إِلا أَنْ قامَ بِطردِ القاعدةِ على وتيرةٍ واحدةٍ،
 بَعْدَ أَنْ استقرَّ في جهازِ اكتسابِهِ اللغويِّ الأمرُ الذي ابتعثهُ النحاةُ مِنْ مَكْمَنِهِ، وهو
 أَنَّ كَلَّ ما كانَ مَظَنَّةً للمفردِ كانَ مَوْقِعاً لـ(أَنَّ). ذلك أَنَّ الناطقَ لَمَّا أَنْ ارتدَّ إلى
 (قال إِنَّ...)، وألغاه مَظَنَّةً للمفردِ كما عَرَضْنَا أعلاه، قامَ بالانتقالِ مِنْ كسرِ همزةِ
 (إِنَّ) بعد القولِ إلى فتحها.

ومِنْ جانبِ آخرِ فإنَّ النفسَ راغبةً في تصويبِ (قال أَنَّ) بالهمزةِ
 المفتوحةِ، على أساسِ مِنْ تقديرِ حرفِ مَحذُوفٍ هو الباء. إذ إِنَّ الكلامَ هنا - بما

١. انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: ٨ / ٦٠.

أنه منقول إخباراً - أت على إيقاع: (قال بأنه، قالت بأنها، قلت بأنك، قلت بأنني). وهو الأمر نفسه الحادث في أفعال التبليغ الكلامي الإخباري المذكورة أعلاه، فلك أن تقول: (ذكر خالد أنه سيتزوج هذا الشهر القادم)، أو تقول: (ذكر خالد بأنه سيتزوج هذا الشهر القادم). وتقول في الفعل (أخبر): (أخبرني وائل أنك مسافر)، و (أخبرني وائل بأنك مسافر). ومن هذا قول مولانا - تعالى ذكره - «يومئذ تحدث أخبارها. بأن ربك أوحى لها»^(١). كذلك تقول: (أعلن اليوم أن الانتخابات ستوجّل)، وتقول: (أعلن اليوم بأن الانتخابات ستوجّل).

وشبيهة بهذا ما جاء بحق الفعل (بشّر)، وهو من أفعال تبليغ الكلام بالمعنى دون اللفظ، في قول مولانا - جلّ ربّاً معبوداً وعزّ إلهاً مقصوداً: «وبشّر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنّات تجري من تحتها الأنهار»^(٢). حيث ذهب أبو البقاء العكبري إلى أن (أن) فتحت هنا لأن التقدير: (بأن)^(٣). ولقد ورد في اللسان: «أنبأه إياه وبه، وكذلك نبأه، متعدية بحرف وغير حرف، أي: أخبر»^(٤).

وإذا جاز أن ندلل على جواز سقوط الجار قبل (أن)، وذلك في قولهم: (قال أن)، ولكن من غير أن يتعلّق الأمر بأفعال التبليغ الكلامي، فإن من الجيد أن نورد ما جاء لدى سيبويه: «وأما قولهم: (لا محالة أنك ذاهب)، فإنما حملوا (أن) على أن فيه إضمار (من)، على قوله: (لا محالة من أنك ذاهب)، كما

١. الزلزلة ٩٩: ٤-٥.

٢. البقرة ٢: ٢٥.

٣. انظر شرح ابن عقيل على ألفية الإمام ابن مالك وعليه حاشية محمد الخصري: ١ / ١٨٠. نقلاً عن:

فاطمة بنت عبد الرحمن رمضان بن حسين، قضايا عامل الجر في الاستعمال العربي: ص ٨٣.

٤. ابن منظور، لسان العرب: (نبأ).

تَقُولُ: (لَا بُدَّ أُنْكَ ذَاهِبٌ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: (لَا بُدَّ مِنْ أُنْكَ ذَاهِبٌ)»^(١). ونظيرُ هذا مجيءُ (أَنْ) مَفْتُوحَةً الهمزة في قَوْلَيْهِ - سبحانه وتعالى -: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ﴾^(٢)، و﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾^(٣). إذ المرادُ - على التوالي -: «بِأَنِّي مَغْلُوبٌ، وَبِأَنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ، وَلَكِنَّهُ حَذَفَ الْبَاءَ»^(٤).

وقد يُحْسِنُ إِرْفَادَ مَا نَحْنُ فِيهِ، آيَةٌ تَتَحَدَّثُ عَنْ عِيسَى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فِي مَعْرِضِ بَشَارَةِ سَاقِطِهَا الْمَلَائِكَةُ لِمَرْيَمَ الْبَتُولِ - عَلَيْهَا الضَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: ﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ. وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ...﴾^(٥). إذ لا مَحِيدَ عَنْ تَقْدِيرِ فِعْلِ الْقَوْلِ أَوْ أَحَدِ تَصْرِيفَاتِهِ قَبْلَ (أَنِّي) لِيَسْتَبِينَ حَدُّ الْقَوْلِ، فَيَكُونُ - مِنْ ثَمَّ - فَاصِلًا بَيْنَ نَمَطَيْنِ كَلَامِيَّيْنِ مُتَفَاوِئَيْنِ، وَمُؤَدِّنًا بِالِانْتِقَالِ مِنَ السَّرْدِ الْإِخْبَارِيِّ: (وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ)، إِلَى الْقَوْلِ الْمَحْكِيِّ: (أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ).

ولذلك لم يَنْبُ عن سَلِيْقَةِ الْعَلَمَةِ الرَّازِي (٦٠٤هـ)، وَالْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ (٧٧٤هـ—)، أَنْ يُقَدِّرَا ذَلِكَ. قَالَ الْأَوَّلُ: «تَقْدِيرُ الْآيَةِ: وَنُعَلِّمُهُ^(٦) الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ. وَنَبَعُهُ^(٧) رَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، قَائِلًا إِنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ. وَالْحَذْفُ حَسَنٌ إِذَا لَمْ يُفْضَ إِلَى الْاِسْتِبَاهِ... قَالَ الْأَخْفَشُ: إِنْ شِئْتَ

١. سيبويه، الكتاب: ٣ / ١٣٧.

٢. القمر ٥٤ : ١٠.

٣. هود ١١ : ٢٥. وهي على قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي. انظر: ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات: ص ٣٣٢.

٤. سيبويه، الكتاب: ٣ / ١٢٧.

٥. آل عمران ٣ : ٤٨-٤٩.

٦. هكذا، والصواب - كما في الآية - : وَيُعَلِّمُهُ.

٧. هكذا، والموافق لوجه الكلام في الآية أن يُقال: وَنَبَعُهُ.

جَعَلَتْ الْوَاوُ زَائِدَةً، وَالتَّقْدِيرُ: وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ رَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، قَائِلًا أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ^(١). وَقَدَّرَ ابْنُ كَثِيرٍ: "(وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ) قَائِلًا لَهُمْ: (أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ)"^(٢).

على حين إن نقرأ آخر من المفسرين - فيما يبدو - لم يستحسن تقدير فعل القول في الآية، لما كان - ربّما - من مجيء (أن). فنشد ضالته في أفعال تبليغية أخرى تدل على القول من غير لفظه، متلوّة بالباء، مثل: (أخبر ب-)، و(نطق ب-). قال الألويسي (١٢٧٠هـ): "أي رسولاً ناطقاً أو مخبراً بأنني"^(٣). وهذا عندي غير متجه، لأن (نطق ب-) و(أخبر ب-) مما يبده الكلام المنقول إخباراً لا حكاية، والذي في الآية إنما هو محكي. فإذا قلت: "فلان أخبرني بـ"، فإن المتلقي ينتظر منك أن تأتي بعد هذا بكلام غير محكي، كقولك: "فلان أخبرني بأنه يحب هنداً". أما إذا جاء كلامك نحواً من: "فلان أخبرني بأنني أحب هنداً"، وقعت المفارقة الماثلة في المباحة بين الوظيفة الحقيقية التي تقوم بها العبارة الفعلية (أخبر ب-)، من تهيئة السامع أو المتلقي لكلام غير محكي، وطبيعة الكلام الذي يعقبها.

وفوق ذلك كله نقول: يمكننا أن نلتمس طلبتنا، التي هي إقرار ورود (أن) مكان (إن) بعد (قال)، في تلك المواطن الكثيرة المتنوعة، التي يجوز فيها تعاقب الأداتين (إن) و(أن). ولعل من أشدّ مواطن التعاقب مساعفة لما نقول به، ما ينقله ابن السراج عن أبي العباس، من أن البغداديين يقولون: والله أن زيدا

١. الرازي، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب: ٤٨ / ٨.

٢. ابن كثير، التفسير العظيم: ٤١ / ٢.

٣. الألويسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: ١٦٧ / ٣.

مُنْطَلِقٌ، فَيَفْتَحُونَ (إِنَّ)، وهو عندي القياس، لأنه قَسَمَ، فكأنه قال: أحلفُ باللهِ على ذلك، أشهدُ أنك مُنْطَلِقٌ^(١).

ولئن صحَّ الفتحُ عن البغداديينَ في جوابِ القَسَمِ، وقَبِلَ التَّأْوِيلُ الذي قَدَّمَهُ ابنُ السَّرَاجِ لذلك، فإنَّ الفتحَ في صدرِ مَقُولِ القَوْلِ لَعَمْرِي أَوْلَى بِأَنْ نَتَقَبَّلَهُ قَبُولاً أَحْسَنَ، ذَلِكَ لِأَنَّ "العَامِلَ الفِعْلِيَّ" في مَقُولِ القَوْلِ ظَاهِرٌ مُسْتَعْلٍ، هو الفِعْلُ (قال).

ومَعَ ذَلِكَ، فَإِنَّا إِذَا كُنَّا لَا نَشْكُ هُنَيْهَةً فِي ثُبُوتِ مَجِيءِ (أَنَّ) المَفْتُوحَةِ فِي جَوَابِ القَسَمِ مِنْ كَلَامِ البغداديينَ، فَإِنَّا نَشْكُكَ عَالِيَا فِي صِحَّةِ تَفْسِيرِ ابنِ السَّرَاجِ المَذْكُورِ. وَذَلِكَ أَنَّ أَمْرَ جَوَازِ تَعَاقُبِ الأَدَاتَيْنِ (إِنَّ) وَ(أَنَّ) يَنْبَغِي أَلَّا يَكُونَ مَوْكُولاً إِلَى هَذَا الذي قَالَ، بَلْ إِلَى الضَّابِطِ العَامِّ المُشْتَهَرِ الذي يَحْكُمُ الكَسْرَ وَالفَتْحَ، الذي هُوَ أَنَّ "كُلَّ مَوْضِعٍ يُمَكِّنُ أَنْ تُؤوَلَ فِيهِ (إِنَّ) مَعَ مَا بَعْدَهَا بِمصدرٍ تَسْتَحِقُّ فِيهِ الفَتْحَ، وَكُلَّ مَوْضِعٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُؤوَلَ فِيهِ مَعَ مَا بَعْدَهَا بِمصدرٍ تَسْتَحِقُّ فِيهِ الكَسْرَ، وَكُلَّ مَوْضِعٍ يُمَكِّنُ فِيهِ التَّأْوِيلَ وَعَدَمُهُ يَجُوزُ فِيهِ الفَتْحُ وَالكَسْرُ"^(٢).

وَعلاوَةً عَلَى مَا ذَكَرَ كُلَّهُ، فَإِنَّا نَقَعُ فِي بَعْضِ كُتُبِ الحَدِيثِ الشَّرِيفِ عَلَى (قالَ أَنَّ) وَ(قالَ بِأَنَّ)، بِوصفِهِمَا وَاسْمَيْنِ تَسْمَانِ الجُمْلَةِ بِمِيسَمِ المَنْقُولِ إِخْبَاراً لَا حِكَايَةً، كَمَا هُوَ مُوَالٍ:

- "وَقَدْ قِيلَ أَنَّ الزَّهْرِيَّ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا مِنْ أَبِي سَلَمَةَ"^(٣).

١. ابن السراج، الأصول في النحو: ١ / ٢٧٩.

٢. أحمد مختار عمر، أنا واللغة والمجتمع: ص ٢٣٧. وانظر: عبد الرحمن محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي: ص ١٩٤.

٣. النسائي، سنن النسائي، كتاب الأيمان والنذور، باب كفارة النذر، ٧ / ٢٧.

- "عن ابن عمر قال: قام رجل في المسجد فنادى: من أين نهل يا رسول الله؟ قال: نهل من أهل المدينة من ذي الخليفة... قال: ويزعمون أو يقولون أنه قال: ويهل من أهل اليمن من ألمم" (١).

- "عن عبد الله بن عمرو قال: أتيت النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو يصلي قاعداً، فقلت: يا رسول الله إني حدثت أنك قلت أن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم وأنت تصلي جالساً؟ قال: أجل، ولكني لست كأحد منكم" (٢).

- "... ثم يقال للراهن: إما أن تعطيه الذي حلف عليه وتأخذ رهنك، وإما أن تحلف على الذي قلت أنك رهنه به، ويبطل عنك ما زاد المرتهن على قيمة الرهن" (٣).

ولعل مما يجلي اتخاذ العربية النمط (قال بأن) مؤشراً على الكلام المنقول بتصرف، الحديث الذي جاءت فيه امرأة صفوان بن المعطل إلى النبي تشكو إليه زوجها في أمور ثلاثة. فقد نقل راوي الحديث سردها الأمور الثلاثة على مسمع النبي كما صدرت منها، أي بالصيغة القولية الأصلية المحكية. ثم لما سأل النبي زوجها عما قالت فيه، أخذ صفوان يرد عليها في الأمور الثلاثة أمراً أمراً. وقد كانت ردوده - بطبيعة الحال - ثلاثة، ضمنت من ضمن ما ضمت جملاً ثلاثاً: قام صفوان في اثنتين منها بنقل كلام امرأته نقلاً حرفياً دون تدخل أو تصرف. أما الثالثة وهي موطن الاستشهاد، فقد حولها الناقل - أي صفوان - إلى أسلوب الكلام غير المحكي متوسلاً بعبارة (قال بأن). بمعنى أننا هنا بإزاء

١. أحمد بن حنبل، المسند، مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب، رقم الحديث: (٦١٠١).

٢. السابق: مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، رقم الحديث: (٦٦٠٠).

٣. مالك بن أنس، موطأ مالك، كتاب الأفضية، باب القضاء في جامع الرهون، ٢ / ١٧٠.

حديث واحد اشتمل على جملة أصليّة، قد تحوّلت هي ذاتها إلى جملة منقولة بتصرف بوساطة (قال بأن). هذا الحديث هو:

"عن أبي سعيد الخدريّ، قال: جاءت امرأة صفوان بن المعطل إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ونحن عنده، فقالت: يا رسول الله، إن زوجي صفوان ابن المعطل يضربني إذا صلّيت، ويفطّرني إذا صمت، ولا يصلي صلاة الفجر حتى تطلع الشمس. قال: وصفوان عنده. قال: فسألته عما قالت، فقال: يا رسول الله، أمّا قولها: "يضربني إذا صلّيت" فإنها تقرأ سورتين، فقد نهيتها عنها. قال: فقال: لو كانت سورة واحدة لكفت الناس. وأمّا قولها: "يفطّرني"، فإنها تصوم وأنا رجل شاب فلا أصبر. قال: فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يومئذ: لا تصومن امرأة إلا بإذن زوجها. قال: وأمّا قولها بأنّي لا أصلي حتى تطلع الشمس، فإننا أهل بيت قد عرفنا ذلك، لا نكاد نستيقظ حتى تطلع الشمس، قال: فإذا استيقظت فصل^(١).

فصفوان أبقى على الوجهة الكلاميّة التي للجملتين الأولى والثانية كما صدرتا من زوجته، فنقل منها الحديث عن نفسه بصيغة الغائب:

الجملة الأصليّة	نقل الجملة الأصليّة بالحكاية
قالت: "يضربني إذا صلّيت". ← ←	أمّا قولها: "يضربني إذا صلّيت"
قالت: يفطّرني إذا صمت. ← ←	أمّا قولها: "يفطّرني"

١. أحمد بن حنبل، المسند، باب مسند أبي سعيد الخدري، رقم الحديث: (١١٣٣٥).

غير أنه لم يفعل الشيء نفسه مع الجملة الثالثة، فنقل كلامها الذي هو
مَوْضوعُهُ، مُعَيَّرًا إِيَّاهُ بِتَحْوِيلِ ضَمِيرِ الْغَائِبِ (هُوَ) إِلَى ضَمِيرِ الْمَتَكَلِّمِ (أَنَا)، اتِّكَاءً
عَلَى الْعِبَارَةِ الْقَوْلِيَّةِ (قَالَ بَأَنَّ):

الجملة الأصلية نقل الجملة الأصلية بالإخبار

قالت: "لا يُصَلِّي صلاةَ الفجرِ حتى ← ← أما قولها بأنِّي لا أصلي حتى
تَطْلَعُ الشمسُ".

ولعلَّ الأكثرَ غرابةً فيما نحن فيه من حديثٍ، أن نقرأ حديثاً تردُّ فيه (قال
أن) ولكن متبوعة بكلام محكي: "... فقال الرجل: والله يا رسول الله إنني لأحبُّ
هذا الرجل في الله. فقال رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: أخبرته بذلك؟ قال:
لا. قال: فم، فأخبرته تثبت المودة بينكما. فقام إليه فأخبره فقال: أني أحبك في
الله"^(١). وهو أمرٌ خارجٌ عن نطاقِ الْمُتَصَوَّرِ، بعيدٌ عن احتمالِ التصويب
والتصديق.

والحقُّ أنَّ "محمد كامل حسين"^(٢) قد سبقنا إلى هذا الملحظِ بتأقِبِ
بصيرته، وذلك حينما قال باقتضابٍ شديدٍ:^(٣)

"جَرَتْ عادةُ العربِ على ألا يذكروا بعدَ كلمةٍ (قال) إلا ما كان نصّاً.
وعلى ذلك يجبُ أن تُكسَرَ همزةُ (إن) بعدَ (قال). ولكننا في هذا العصرِ نتوسّعُ

١. السابق، مسند أنس بن مالك، رقم الحديث: (١٣٠٤٦).

٢. أثبت اسمه على غلاف الكتاب الخارجي هكذا: "محمد كامل حسن"، بينما هو في صفحة الغلاف
الداخلية: "محمد كامل حسين".

٣. محمد كامل حسين، اللغة العربية المعاصرة: ص ١١٨.

في استعمال كلمة (قال)، فإذا كان ما بعدها نصاً وُضِعَ بين علامتي تنصيص وتكون همزة (إنّ) مكسورة، فإذا لم يكن نصاً جاز فتح همزة (إنّ) أو كسرهما بحسب المعنى المراد.

وقد أثار "أحمد مختار عمر" الرأي نفسه بعد نحو من أربع وعشرين سنة، ولكن من غير ما إشارة إلى من سبقه أو إضافة جديدة حاسمة، وذلك عندما عرّضه في مؤتمر المجمع اللغوي في القاهرة، في دورته السابعة والستين (٢٠٠٠-٢٠٠١). وقد وافق المؤتمر، آخر المطاف، على الاقتراح الذي ساقه "أحمد مختار عمر"^(١) في قوله: "ومعنى هذا أنّ القاعدة النحويّة الخاصّة بكسر همزة (إنّ) بعد القول، ينبغي أن يفصل القول فيها لتصبح على النحو الآتي:

١- تكسر همزة (إنّ) بعد القول إذا قصدت الحكاية، وهي نقل الجملة بلفظها.

٢- تفتح همزة (إنّ) بعد القول إذا لم تقصد الحكاية"^(٢).

ومن طريف ما يُذكر في النقاش الذي دار في المجمع حول "المقترح" الذي قدّمه "أحمد مختار عمر"، أنّ عضو المجمع "عبد الكريم خليفة" لم يوافق على تطبيق القاعدة التي نادى بها "أحمد مختار عمر" في الاستعمال الحديث، بدعوى "أنّ فيها تشويشاً كثيراً على تلاميذ المدارس، ومن الصعب عليهم أن يفهموا الحكاية والتضمين". والغريب أنّ الدكتور عبد الكريم خليفة اعترض على

١. انظر: أحمد مختار عمر، أنا واللغة والمجمع، ص ٢٥٤.

٢. السابق: ص ٢٤١.

ذلك رغم أنه "بدأ حديثه قائلاً: "أريد أن أقول أنه يجب أن نفرق...". هو نفسه فتح همزة (إن) بعد القول. ولماذا يبيح لنفسه ما يمنعه على غيره" (١).

واعترض "خليفة" على تجويز إيراد (أن) بعد القول في استعمالنا الحديث بحجة التشويش معترضاً عليه بشدة، ذلك أن واقع الحال ينطق بأن أكثر أهل العربية في هذا الزمان لا يسوقون همزة (أن) إلا مفتوحة بعد القول. إذن، فإقرار (أن) بعد القول - على العكس مما قاله "خليفة" - هو الأسهل سهولة مفرطة، لكونه متطابقاً مع السائر على السنة الناس الدارج في كتاباتهم.

مفارقة الانتقال من (إن) إلى (أن) بعد فعل القول في اللهجات المعاصرة

أستحب في هذه السبيل أن ألقت الأنظار إلى أمر يطول عنده المكث من التعجب. إذ مع أن اللهجات العربية المحكية اليوم لا أثر فيها للأداة (أن) (٢) مفتوحة الهمزة - في حدود علمي -، إلا أن الناطقين بها سرعان ما يلجؤون إلى (أن) هذه، فيضعونها بعد القول، حينما ينتقلون للتحدث بالعربية الفصحى المعاصرة. على نحو ثان أقول: تقتصر اللهجات المحكية في الاستعمال على (إن)، أي أن الناطق بالعربية اليوم لا يعرف من أمر (أن) شيئاً في لهجته، بل إنه يكتسب (إن) منها اكتساباً، فلا يخطئ فيها ولا يتعداها إلى غيرها ما دام استعماله حائماً في فلك المحكية. هذا يعني أن الناطق بالعربية يحل (إن) - كما

١. السابق: ص ٢٥٢.

٢. حتى إن الأدوات التي من المرجح أن تكون (أن) داخلة في تكوينها، نجد اللهجات المحكية كثيراً ما تستبدل (إن) فيها بـ(أن). فالأداة (كان)، وهي حاضرة في اللهجات اليوم، الأكثر فيها أن تكون: (كانه، كأنها، كأنهم، ...).

هو مُتَوَقَّعٌ - مَحَلٌّ (أَنْ) فِي اللَّهْجَةِ، فَيَقُولُ - مَثَلًا - : "عَرَفْنَا إِنَّكَ..."، و"حِكَالِي
إِنَّهُ..."، و"مِنَ الْمَعْرُوفِ إِنَّهُ...".

وَإِذَا كَانَ النَّاطِقُ لَا يَعْرِفُ فِي لَهْجَتِهِ سِوَى (إِنَّ)، فَإِنَّ مِنَ الْمَتَوَقَّعِ أَنْ
نَجِدَهُ فِي لَهْجَتِهِ يُوَضِّفُهَا بَعْدَ الْقَوْلِ تَوْضِيفًا صَحِيحًا، فَيَأْتِي بِمَكْسُورَةِ الْهَمْزَةِ بَعْدَ
فِعْلِ الْقَوْلِ كَمَا تَقْضِي قَوَانِينُ الْفُصْحَى، فَيَقُولُ صَوَابًا: "قَالَ أَبُوي إِنَّهُ لَازِمٌ نُرُوحٌ
مَعَاهُ". وَلَكِنْ مَا يَفْجَأُ الْمَرْءَ كَثِيرًا أَنَّهُ مَا إِنْ يَنْتَقِلُ أَحَدُهُمْ إِلَى الْحَدِيثِ بِالْفُصْحَى
حَتَّى يَأْتِيَ بِـ(أَنْ) بَعْدَ فِعْلِ الْقَوْلِ، وَهِيَ الَّتِي لَا أَثَرَ لَهَا فِي اللَّهْجَةِ!.

وَعَلَى كَثْرَةِ تَأْمَلِي هَذِهِ الظَّاهِرَةِ وَأَشْبَاهِهَا، لَمْ أَجِدْ تَفْسِيرًا لَهَا سِوَى
الْقَوْلِ: إِنَّ ذَلِكَ مَحْكُومٌ بِقَاعِدَةٍ عَامَّةٍ، يَنْضَبِطُ وَفَاقًا لَهَا الْإِسْتِعْمَالُ الْعَرَبِيُّ
الْمُعَاصِرُ، لِحِظَةِ الْقِيَامِ بِعَمَلِيَّةِ التَّحْوِيلِ وَالْإِنْتِقَالِ مِنَ الْمَسْتَوَى اللَّغَوِيِّ اللَّهْجِيِّ
الْمُتَحَدِّثِ بِهِ الْيَوْمَ إِلَى الْمَسْتَوَى اللَّغَوِيِّ الْفُصْحِيِّ الْمُعَاصِرِ. ذَلِكَ أَنَّهُ قَرَأَ فِي أَذْهَانِ
أَكْثَرِ النَّاطِقِينَ بِالْعَرَبِيَّةِ الْيَوْمَ مَسْأَلَةَ أَظْنَهَا نَفْسِيَّةً، تَتَعَلَّقُ بِالْإِزْدَوَاجِيَّةِ اللَّغَوِيَّةِ.
فَمَنْظُورٌ، لَدَى هَؤُلَاءِ، إِلَى الْإِزْدَوَاجِيَّةِ عَلَى أَنَّهَا مِمَّا "تُعَانِي" مِنْهُ الْعَرَبِيَّةُ أَشَدَّ
الْمُعَانَاةِ. وَلَا تَكَادُ حَالُ النَّاطِقِينَ بِالْعَرَبِيَّةِ تَضْطَرِّبُ اضْطِرَابًا عَظِيمًا لِشَأْنِ مِنْ
شُؤُونِ لُغَتِهِمْ اضْطِرَابَهُمْ فِي مَسْأَلَةِ الْإِزْدَوَاجِيَّةِ هَذِهِ. وَكَانَ طَبِيعِيًّا، بَعْدُ، أَنْ
تَسْتَحْوِذَ عَلَيْهِمْ فِكْرَةُ التَّفَاوُتِ "العَظِيمِ" بَيْنَ الْمَسْتَوِيَيْنِ اللَّغَوِيَّيْنِ اللَّذَيْنِ يَطْبَعَانِ
الْعَرَبِيَّةَ الْمُعَاصِرَةَ: اللَّهْجِيَّ وَالْفُصْحِيَّ. وَلِذَلِكَ تَأَسَّسَ عِنْدَهُمْ أَنَّ كُلَّ مَا هُوَ مُسْتَعْمَلٌ
فِي اللَّهْجَاتِ، فَهُوَ لَهْجِيٌّ مَتْرُوكٌ، يَجِبُ هَجْرَانُهُ حَالَ الْإِنْتِقَالِ مِنَ الْمَسْتَوَى الْكَلَامِ
اللَّهْجِيِّ إِلَى الْمَسْتَوَى الْكَلَامِ الْفُصْحِيِّ. وَبِمَا أَنَّ اللَّهْجَاتِ تَسْتَعْمَلُ (إِنَّ) بَعْدَ فِعْلِ
الْقَوْلِ - فِي حُدُودِ مَسْمُوعَاتِي - ، كَانَ لِرِزَامًا أَنْ يَتَحَوَّلُوا عَنْ (إِنَّ) إِلَى قَرِينَتِهَا

الأخرى (أنّ)، ظلّنا منهم أنّ (إنّ) المُستعملة في اللهجات مَلْمَحٌ لهجويٌّ في مَوْعِهَا بعدَ القولِ، وأنّ الأخرى المهجورة فيها - وهي (أنّ) - هي الفصيحة^(١).

القضية الرابعة: حكاية الفعل بالقول

أو: توظيف "فعل القول" لحكاية "الفعل" لا "القول"

ليس من الغريب أن يُقال: إنّ الأصل، وربما الأولى بل الأكثر، أن يأتي فعل القول في اللغة العربية لنقل القول نقلاً حكايتياً، أي بالتزام ألفاظ المصنّدر المنقول منه التزاماً حرفياً. ذلك أنّ من شدة التعالق الذهني بين فعل القول والدلالة على الحكاية عند العرب، أن وُظِّفَت تصريفات فعل القول المختلفة لا من أجل التعبير عما نُقل من كلام نقلاً حكايتياً لفظياً، بل إنّها تجاوزت هذا ليصل الأمرُ بها إلى توظيفها لغرض التعبير عن "الحَدَثِ الفعلي"^(٢) أو "الفعل الحركي" لا "القول"، تعبيراً يُبرزُ الفعل المؤدّي والحركة المأثية، عبر تقليد ذلك الفعل والإتيان بمثل تلك الحركة.

بعبارة أخرى: يُستعمل فعل القول في العربية للتعبير عن الفعل، بسبب ارتباط هذا الفعل في أذهان الناطقين بالعربية بتأدية الكلام تأدية دقيقة، يلتزم فيها

١. قمين بنا في هذا الموضوع أن نشير إلى أنّ اللهجات العربية المحكيّة اليوم قد استقرت حالها - فيما يُخيل إليّ - على هجران نقل الكلام بنصّه الحرفي، اكتفاءً بالنقل المضموني، المُحافظ على المعنى الأصلي. وبسبب هذا، فإن أكثر المسموع في هذا الصدد لا يتجاوز - مثلاً - "أحمد حكالي (حكى لي) إنه بدء يزورنا اليوم بعد المغرب"، أو: "قالت لأبوها إنها بدها تزورنا اليوم بعد المغرب". غير أنّ الأمر بنقل الكلام قد يأتي بصيغة المباشر، كأن يقول واحدنا: "حكى له أبي بدي أزوره/أزورو اليوم بعد المغرب".

٢. يُمكننا أن نفرق بين الحَدَثِ القولي (قال، تكلم، سألت،...)، والحَدَثِ الذهني (فكر، ظن، اعتقد،...)، والحَدَثِ الفعلي (كتب، ضرب، مشى،...).

الإتيانُ بألفاظِ المنقولِ منه الأصلية. فما كان من الناطقِ بالعربيةِ والحالِ هذه، إلا أن خطأ خطوةً أبعداً، مُستثمراً ما في فعلِ القولِ من طاقةٍ دالة، حسبَ الأصلِ، على النقلِ الحرفيِّ للكلامِ، فقامَ بِنقلِ فعلِ القولِ من دائرةِ التعبيرِ الدقيقِ عن الكلامِ - الذي هو "الحكاية" - ، إلى دائرةِ التعبيرِ الدقيقِ عن الأفعالِ والحركاتِ - الذي هو "المحاكاة" إن جازَ التعبيرُ وشئنا التفريقَ - ، وذلكَ بتقليدها وتأديتها كما صدرت من مُصدرِها الأصليِّ الأوَّلِ، بالتزامنِ معَ النطقِ بفعلِ القولِ. وهذا مُفهِمٌ بأنَّ (قال) "الحركية" أو "الفعلية"، ينطقُ بها العربيُّ - حسبَ الدلالةِ المقصودةِ هنا- بحيثُ تكونُ مُصاحبةً أو مُلازمةً لحركةٍ يُؤدِّيها ناقلاً إيَّها من غيره، أو فعلٍ يُمثِّلهُ أخذاً إيَّاه من شخصٍ آخر.

وقد جلى ابنُ الأثيرِ هذا الأمرَ حينما قال: "العربُ تجعلُ القولَ عبارةً عن جميعِ الأفعالِ، وتُطلقُهُ على غيرِ الكلامِ واللسانِ، فنقولُ: قالَ بيدهِ أي أخذَ، وقالَ برجلِهِ أي مشى،... وقالَ بالماءِ على يدهِ أي قلبَ، وقالَ بثوبِ أي رَفَعَهُ. وكلُّ ذلكَ على المَجازِ والاتِّساعِ. كما رُوِيَ في حديثِ السَّهْوِ قالَ: ما يَقولُ ذو السِّدِّينِ؟ قالوا: صدَقَ. رُوِيَ أَنَّهُمْ أومَّؤوا برؤوسِهِمْ أي نَعَمَ، ولم يَتكلَّموا. قالَ: ويُقالُ: "قالَ" بِمعنى "أقبلَ"، وبمعنى مالَ واستراحَ وضربَ وغلبَ وغير ذلك" (١).

وعندما أرادَ بعضُ المعجميينَ العربِ أن يشرحوا دلالةَ "الفوفة" (٢) و"الزُّجْرَةَ" - وهما حركتانِ يأتي بهما العربيُّ ليعنيَ أقلَّ القليلِ - ، لجؤوا إلى

١. ابن منظور، لسان العرب: (قول).

٢. وضعت الضمة فوق الفاء الأولى لأشير إلى أن اللو لو التي تليها إنما هي واو مدية وحسب، أي: ضمة طويلة وليست واو صامتة أو شبه حركة. علماً بأن اللو لو أو الضمة الطويلة في كلمة (فوفة) هي حركة الفاء، ليس غير.

(قال) الفعلية هذه: "يقال: ما فاف عتي بخير ولا زنجراً فوقاً، والاسم الفوقية، وهو أن يسأل رجلاً فيقول بظفر إبهامه على سببته: ولا مثل ذا... وقيل: الزنجرة أن يقول بظفر إبهامه على ظفر سببته: ولا هذا"^(١).

ولا يكاد يخالط المرء شك في أن (قال) الفعلية هذه، إنما هي مما يسم لغة الحديث الشفاهي في العربية. إذ ينطق بها لتعني فعلاً ما، أي فعل. ولكن لا يكتفى بنطقها، ولا يتوقف عند حد لفظها شفاهياً، لأن ذلك لا يوضح حقيقة الفعل المراد التعبير عنه، ولا يبين كنهه. ولذلك ينبغي أن تكون (قال) الفعلية، ساعة يوتى بها شفاهاً، موضحة بما يمكن أن يشير بدقة إلى المقصود بها.

ويعتمد الناطق بالعربية في هذه السبيل على الحركة، أو الإشارة، أو الإيماء، باليد أو الرأس، من أجل الإفصاح عن المعنى الدقيق المراد لـ(قال) الفعلية. على أن يكون النطق بـ(قال) مصاحباً بالإتيان بتلك الحركة أو الإشارة أو الإيماء الموضحة معناها. وبهذا نطلع على السبب الذي لأجله جيء بـ(هكذا) بعد (قال) الفعلية في الحديث: "إذا كان أحدكم في صلته فلا يترقن بين يديه ولا عن يمينه، ولكن عن يساره تحت قدمه، فإن لم يجد قال بثوبه هكذا"^(٢). إذ إن (هكذا)، في هذا السياق وأمثاله، علامة لغوية تشي بمجيء حركة مؤداة بعدها بطريقة درامية معينة، وكيفية محددة. أي أن الناطق اللغوي العربي يوظف (هكذا) ليلفت بها انتباه المتلقي السامع المبصر، ويهيئه لنقله من المستوى اللغوي المدرك سماعاً، إلى المستوى اللغوي المدرك بصراً. ولذلك فإنني أتوقع

١. ابن منظور، لسان العرب: (فوف).

٢. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، باقي مسند المكثرين، باقي المسند السابق. وانظر: ابن منظور، لسان العرب: (قول).

بِسَانَ الْعَرَبِيِّ لَمْ يَكُنْ يَسْتَعْمِلُ، بَلْ لَمْ يَكُنْ لِيَسْتَعْمِلْ هَذَا الْأَسْلُوبَ مَعَ مَنْ فَقَدْ نِعْمَةُ
الْبَصْرِ.

وَمِنْهُ أَيْضاً حَدِيثُ كَثْرَةِ الْمَالِ، حَيْثُ قَالَ الرَّسُولُ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ - "إِنَّ الْأَكْثَرِينَ هُمُ الْأَقْلُونَ، إِلَّا مَنْ قَالَ بِالْمَالِ هَكَذَا وَهَكَذَا، وَأَشَارَ أَبُو
شَهَابٍ بَيْنَ يَدَيْهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ، وَقَلِيلٌ مَا هُمْ" (١).

كُلُّ ذَلِكَ يُؤْتِي بِهِ فِي مُسْتَوَى لُغَةِ الْحَدِيثِ الشَّفَاهِيِّ، وَالْجُزْءُ الْمَنْطُوقُ مِنَ
اللُّغَةِ هَهُنَا لَا يَتَجَاوَزُ (قَالَ) الْفَعْلِيَّةَ. وَلَكِنْ لَمَّا أَنْ أُرِيدَ تَمَثِيلُ هَذَا الْأَمْرِ كِتَابَةً،
وَالْتَعْبِيرُ عَنْهُ بِنَقْلِهِ مِنْ مُسْتَوَى اللُّغَةِ الشَّفَاهِيَّةِ إِلَى مُسْتَوَى اللُّغَةِ الْكِتَابِيَّةِ، لَمْ يَكُنْ
ثُمَّ بُدِّ مِنْ أَنْ تَدَوَّنَ (قَالَ) - بِطَبِيعَةِ الْحَالِ - ، ثُمَّ تُنْقَلَ الْحَرَكَةُ أَوْ الْإِشَارَةُ أَوْ
الْإِيمَاءَةُ مِنَ الصَّعِيدِ الْبَصْرِيِّ الْمُؤَدَّى حَرَكِيًّا أَوْ تَمَثِيلِيًّا، إِلَى الصَّعِيدِ الْبَصْرِيِّ
الْمُؤَدَّى لُغَوِيًّا كِتَابِيًّا.

وَفِي هَذَا تَفْسِيرٍ لَمَّا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: "عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو
الْقَاسِمِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ قَائِمٌ
يُصَلِّي، فَسَأَلَ اللَّهُ خَيْرًا إِلَّا أَعْطَاهُ، وَقَالَ بِيَدِهِ، وَوَضَعَ أُمَّمَلَّتَهُ عَلَى بَطْنِ الْوَسْطَى
وَالْخَنْصِرِ، قُلْنَا: يُزْهَدُهَا" (٢). فَهُوَ قَدْ حَوَى (قَالَ) الْفَعْلِيَّةَ مَتَّبِعَةً بِتَفْسِيرِهَا
الدِّرَامِيِّ الَّذِي هُوَ - لَا رَيْبَ - مِنْ لُغَةِ أَحَدِ الرُّوَاةِ وَتَصَرُّفِهِ. وَالشَّيْءُ نَفْسُهُ يُقَالُ
فِي الْحَدِيثِ: "أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ دَوْرٍ الْأَنْصَارِ، أَوْ بِخَيْرِ الْأَنْصَارِ؟ قَالُوا: بَلَى، يَا
رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: بَنُو النَّجَارِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ بَنُو عَيْدِ الْأَشْهَلِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ
بَنُو الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ بَنُو سَاعِدَةَ، ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ، فَقَبِضَ

١. البخاري، صحيح البخاري، كتاب في الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، باب أداء الدين.

٢. السابق: كتاب الطلاق، باب الإشارة في الطلاق والأمور.

أصابعه ثم بسطهن كالرامي بيديه. قال: وفي دور الأنصار كلها خير^(١). وقد يكون داخلًا في هذا حديث عائشة - رضي الله عنها - : "ما كان لإحدانا إلا ثوب واحد تحيض فيه، فإذا أصابه شيء من دم قالت بريقها فقصعته"^(٢).

ولكن الأمر عينه غير منطبق على الحديث السالف، حديث البرق في الصلاة، الذي جاء فيه: "إِنْ لَمْ يَجِدْ قَالَ بِثَوْبِهِ هَكَذَا". إن الجانب اللفظي من هذا الحديث - لا شك - منته عند النطق به (هكذا). ويمكن المرء أن ينقله شفاهًا بالتوقف عند (هكذا)، ثم إتباعها بحركة يعمد فيها ناقل الحديث إلى فمه أو أنفه يمسحه بطرف كم ثوبه - مثلاً - ، وكفى. ولكن، إذا ما تجاوزنا المستوى اللغوي الشفاهي للحديث، إلى المستوى الكتابي، فإن التوقف عند (هكذا) - وهو الأمر الواقع في هذا الحديث - قد يغدو أمرًا غير كافٍ، أو قد يبدو أمرًا غير مقبول. لأنك إذا توقفت عند (هكذا)، حين تدوينك الحديث كتابة، فإنها لن تفي بغرض الإفصاح عن كيفية "القول بالثوب": على أي صورة تمت، وبأي هيئة وقعت، وعلى أي جزء من الثوب سقطت. وقد يترتب على هذا لبسٌ يحول دون إتمام الحديث وتأديته وفق صورته الأصلية التي عليها ورد.

وقد يصح القول: إن راوي هذا الحديث، تحديدًا، قد ترك أمر نقل تلك الحركة، من المستوى الشفاهي إلى المستوى الكتابي، اعتمادًا على أنها من الحركات المشتهرة التي تعارف عليها أبناء البيئة اللغوية الواحدة. وقد يقصد ناقل الحديث، في أحيان أخرى، إلى عدم ترجمة الحركة ترجمة لغوية لفظية،

١. الترمذي، سنن الترمذي، كتاب المناقب عن رسول الله، باب ما جاء في أي دور الأنصار خير،

٣٧٤ / ٥ - ٣٧٥.

٢. ابن منظور، لسان العرب: (قصع).

وذلك عندما لا يكون في الأمر ما يدعو إلى اللبس. كقوله في الحديث: "... ثمَّ غَسَلَ فَرْجَهُ، ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ الْأَرْضَ، فَمَسَحَهَا بِالتُّرَابِ، ثُمَّ غَسَلَهَا..."^(١). (قال) الفعلية هنا ليست "ممثلة" لغويًا، لأنَّ "قال بيده الأرض" لا تحيل الذهن في هذا السياق إلا إلى ضرب الأرض باليد، بمعنى: أهوى بها. وكذا في: "فقال بالماء على يده"^(٢)، أي: سكب وصبَّ.

ومن الحق أن نذكر أن التعبير عن الفعل بالقول ما يزال سائراً في الاستعمال في بعض اللهجات العربية اليوم، حيث كثيراً ما نسمع فيها: (قول بإيدك هيك)، أي: افعل بيديك هكذا. و: (شوف كيف بتقول براسها)، أي: انظر كيف تحرك رأسها.

القضية الخامسة: حقيقة "إجراء القول مجرى الظن"

أو: توظيف فعل القول لحكاية الأفكار، بعد حكاية الأقوال والأنفال

ينصُّ النحاة في باب (ظنَّ وأخواتها) على استخدام خاص لفعل القول، فيذكرون أن هذا الفعل قد يكون واحداً من الأفعال التي تنصب مفعولين. قال ابن يعيش: "وقد يجرون القول مجرى الظن، فيعملونه عمله. فإذا دخل على المبتدأ والخبر نصبهما"^(٣).

والحقيقة أن النحاة بتركيزهم على مسألة العمل، واكتفائهم - في أحيان كثيرة - بما يكون من نصب المبتدأ والخبر بعد فعل القول بوصفهما مفعولين

١. البخاري، صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب المضمضة والاستنشاق في الجنابة.

٢. ابن منظور، لسان العرب: (قول). ولم أعر عليه في كتب الصحاح.

٣. ابن يعيش، شرح المفصل: ٧ / ٧٩.

له، قد يَصْرِفُونَ ذهنَ المرءِ إلى أن التشابهَ بينَ (ظَنَّ) و(قال) مقتصرٌ على الناحيةِ الشكليةِ المتعلِّقةِ بالعلامةِ الإعرابيةِ للمفعولين اللذين يليانِهما. ولكنَّ الحقَّ، الذي صَبَّوا إليه في كلامهم، أنَّ المسألةَ ليستَ محدودةً بذلك، ولا متوقِّفةً عنده. إذ الإجراءُ المتحدِّثُ عنه لا يعني إقامةَ التشابهِ بينَ (ظَنَّ) و(قال) من جهةِ العملِ فحسب، بل عملاً ومعنى. ولعلَّ ممَّا يَوْمِي إلى أنَّ القومَ لم يقصِدوا إلى حصرِ تشابهِ الفعلينِ في العملِ، أنَّهُم عبَّروا عن العلاقةِ بينهما بمصطلحِ "الإجراءِ" دونَ "الإعمالِ"، فقالوا: "إجراءِ القولِ مجرى الظنِّ"، ولم يقولوا - مثلاً - : "إعمالِ القولِ عملَ الظنِّ".

وتفصيلاً للأمرِ أقولُ: باتَ من المعلومِ أنَّ القولَ شأنُه - كما استبانَ من مباحثِ فائتةٍ - أن إذا وَقَعَتْ بعدهُ جملةٌ أن تُحكى، ضَرَبَ قولك: "قال زيدٌ: عمرو مُنطلقٌ"، و"تقولُ: زيدٌ مُنطلقٌ"^(١). ويكونُ القولُ حسبَ هذا، قولاً من ناحيتي اللفظِ والمعنى، بِمعنى أنك هنا تتلفَّظُ بجملةٍ تنقلها من غيرك.

ولكن، قد يُوتى بالقولِ مع إرادةٍ لفظهِ من دونَ معناه، ويكونُ القولُ حينئذٍ بِمعنى الظنِّ، فيصيحُ قلبياً، فينصبُ المبتدأ والخبر، كما ينصبُهُما "ظنٌّ". فقد يُقالُ - عندَ مَنْ يُجوزونَ - : "قُلْتُ خالداً مُسافِراً". وليسَ معناها أَننُذ: "إنِّي تَلَفَّظْتُ بهذهِ الكلماتِ"، بل: "ظنَّنتُ خالداً مُسافِراً"، "فلا يكونُ النصبُ إلا بعدَ إجراءِ القولِ مجرى الظنِّ، وأمَّا الرفعُ فعلى كونه بِمعنى التلَفُّظِ"^(٢). وكما جازَ

١. انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٥٨ / ٢.

٢. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو: ٢٤ / ٢.

"قُلْتُ خَالِدًا مُسَافِرًا" عَلَى الظَّنِّ، يَجُوزُ مِنَ الطَّرِيقِ نَفْسَهَا بِالْقَدْرِ نَفْسِهِ: "قُلْتُ أَنْ خَالِدًا مُسَافِرًا"^(١).

والمَشْهُورُ أَنَّ للعَرَبِ فِي ذَلِكَ مَذْهَبَيْنِ^(٢): أَحَدُهُمَا - وَهُوَ عِنْدَ عَامَّةِ العَرَبِ - أَنَّ القَوْلَ يَجُوزُ إِجْرَاؤُهُ مَجْرَى الظَّنِّ مَعَ الاستِفْهَامِ وَالخَطَابِ وَالاستِقْبَالَ، وَأَلَا يُفَصَّلُ بَيْنَ الاستِفْهَامِ وَفِعْلِ القَوْلِ بِفَاصِلٍ، كَقَوْلِكَ: "أَتَقُولُ زَيْدًا قَائِمًا؟"^(٣). وَأَمَّا الثَّانِي - وَهُوَ مَذْهَبُ بَنِي سُلَيْمٍ - فَيُجِيزُونَ ذَلِكَ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ شَيْءٍ، سِوَاءٍ وَجِدَتْ فِيهِ الشَّرُوطُ الْمَذْكُورَةُ أَوْ لَمْ تَوْجَدْ.

وَبِدِيهِ أَنَّ القَوْلَ قَدْ يَسْتَوْفِي شُرُوطَ إِجْرَائِهِ مَجْرَى الظَّنِّ، وَمَعَ هَذَا لَا يُجْرَى مَجْرَاهُ^(٤)، كَقَوْلِ مَوْلَانَا الحَقِّ - سِبْحَانَهُ - : ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾^(٥). وَلَوْ كَانَ جَارِيًا مَجْرَاهُ لَقَالَ اللهُ - تَعَالَى جَدُّهُ - : ﴿أَمْ تَقُولُونَ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ...﴾، بِفَتْحِ الهَمْزَةِ فِي (أَنْ). وَلَكِنَّهُ - جَلَّ - لَمْ يَقُلْ، لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَكُنْ مُجَرَّدَ ظَنٍّ مِنْهُمْ أَوْ تَفْكِيرٍ، إِنَّمَا هُوَ قَوْلُهُمْ، وَاللَّهُ - تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ - نَاقِلُهُ عَنْهُمْ. فَإِجْرَاءُ القَوْلِ مَجْرَى الظَّنِّ،

١. وإجراء القول مجرى الظن ليس بغريب عن اللهجات العربية المحكية اليوم، إذ تسمع من يقول من الطلاب معلقا على علامة حصلها في امتحان ما: "أنا قلت رَحَّ أجيب علامة أحسن"، أي: "ظننت أنني سأحصل على علامة أحسن".

٢. انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ٢٧٨-٣٨١. وانظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٥٧/٢-٦٣.

٣. قيل إن من العرب من يعمل القول عمل الظن طبقاً للشروط الثلاثة الأخيرة، خيراً كان الكلام أو استقهماً. فتكون المذاهب وفاقاً لهذا ثلاثة. انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٥٢/١.

٤. انظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ص ٥٤١.

٥. البقرة ٢: ١٤٠.

إذْن، مُتَعَلِّقٌ بِالْقَصْدِ وَالْمَعْنَى أَوَّلَ الْأَمْرِ وَآخِرَهُ. فَقَدْ تَجَمَّعَ الشَّرْطُ الْمَذْكُورَةُ وَلَا تَتَوَفَّرُ لِلنَّاطِقِ إِرَادَةُ إِجْرَاءِ الْقَوْلِ مُجْرَى الظَّنِّ، لِأَنَّهُ فِي سَبِيلِهِ إِلَى نَقْلِ قَوْلِ مَحْكِيٍّ مُتَلَفِّظٍ بِهِ.

كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَى أَنْ بَنِي سَلِيمٍ يُجْرُونَ الْقَوْلَ مُجْرَى الظَّنِّ مُطْلَقًا، "أَنَّهُمْ يُجْرُونَ ذَلِكَ مِنْ دُونِ نَظَرٍ إِلَى الْمَعْنَى، بَلْ لَا يَنْصَبُونَ إِلَّا إِذَا أَرَادُوا مَعْنَى الظَّنِّ، وَقَصَدُوا مَعْنَى الْجُمْلَةِ، فَإِنْ قَصَدُوا التَّلَفُّظَ بِهَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا الرَّفْعُ"^(١).

وَمِنْ جِهَةٍ ثَانِيَةٍ، يَنْبَغِي التَّنْبَهُ إِلَى أَمْرٍ أَحْسَبُ أَنَّهُ بَالِغُ الدَّقَّةِ جَدِيرٌ بِالتَّلَبُّثِ. وَهُوَ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَوْقِفٍ أَوْ سِيَاقٍ صَالِحًا لِأَنْ تَرَدَّ فِيهِ بَنِيَّةٌ عَلَى شَاكِلَةِ "أَتَقُولُ زَيْدًا قَادِمًا؟". إِذْ تَرَدُّ بَنِيَّةُ الاسْتِفْهَامِ هَذِهِ فِي الْمَوْقِفِ الَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ الْقَائِلُ سَائِلًا شَخْصًا أَمَامَهُ، أَوْ عَلَى اتِّصَالِ بِهِ، عَنِ ظَنِّهِ. وَالسُّؤَالُ عَنِ الظَّنِّ لَيْسَ إِلَّا سُؤَالًا عَنِ الرَّأْيِ. فَإِنْ قُلْتَ لِمُحَدِّثِكَ: "أَتَقُولُ زَيْدًا قَادِمًا؟"، فَهُوَ بِمَعْنَى: "مَا قَوْلُكَ، أَوْ مَا رَأَيْتَكَ، أَوْ مَا ظَنَّنْتُكَ فِي زَيْدٍ: هَلْ سَيَأْتِي؟".

وَمِثَالُ هَذَا أَنَّكَ إِذَا كُنْتَ تُشَاهِدُ أَنْتَ وَصَدِيقٌ لَكَ فُلَمَّا، الْأَحْدَاثُ فِيهِ مُتَصَارِعَةً. فَإِنَّكَ - فِي أَحَدِ مَشَاهِدِ الْفِلمِ الْمُتَأَخَّرَةِ مِثْلًا - قَدْ تَوَدُّ سُؤَالَ صَدِيقِكَ عَنِ الْمَصِيرِ الَّذِي سَيُؤَوَّلُ إِلَيْهِ بَطْلُ الْفِلمِ، فَتَسْأَلُ: "أَتَقُولُ الْبَطْلَ مَيِّتًا نِهَائِيَةَ الْفِلمِ؟"، أَوْ "أَتَقُولُ أَنَّ الْبَطْلَ مَيِّتٌ آخَرَ الْفِلمِ؟"، أَيْ: "أَتَظُنُّ أَنَّ الْبَطْلَ سَيَمُوتُ؟". فَالْفِعْلُ (قَالَ) هَهُنَا مُجْرَى مُجْرَى الظَّنِّ. وَهَذَا قَدْ يُفْهَمُنَا لِمَ كَانَ إِجْرَاءُ الْقَوْلِ مُجْرَى الظَّنِّ مَشْرُوطًا، عِنْدَ عَامَّةِ الْعَرَبِ، بِكَوْنِ فِعْلِ الْقَوْلِ مُسْتَقْبَلًا مَسْوُوقًا ضَمِنَ اسْتِفْهَامٍ مُوجَّهٍ لِمُخَاطَبٍ. فَأَنْتَ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ رَأْيَ مَنْ هُوَ أَمَامَكَ، فَلَنْ تَجِدَ

١. فاضل صالح السامرائي، معاني النحو: ٢ / ٢٥.

إلا الاستفهام وسيلة لغوية لطلب الفهم. قال ابن يعيش: "فأما اشتراط الاستفهام فلأن بابه أن يقع محكيًا، ولا يدخل في باب الظن إلا مع الاستفهام لأن الغالب أن الإنسان لا يسأل عن قوله إذ ذاك ظاهرًا، إنما يسأل عن ما يجتنبه ويعتقده لخفايته. وأما اشتراط الخطاب فلأن الإنسان لا يسأل عن ظن غيره، إنما يسأل عن ظن نفسه"^(١).

ومن هذا ما ورد في مسند أحمد، من حديث مخجن بن الأدرع، قال: "...ثُمَّ أَقْبَلْنَا^(٢)، حَتَّى إِذَا كُنَّا بِيَابِ الْمَسْجِدِ، قَالَ: إِذَا رَجُلٌ يُصَلِّي، قَالَ: أَتَقُولُهُ صَادِقًا؟ قَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، هَذَا فَلان، وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ"^(٣). وقسيم هذا الحديث حديث بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ: "...قَالَ: فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْقَابِلَةِ خَرَجَ بُرَيْدَةُ عِشَاءً، فَلَقِيَهُ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، فَأَخَذَهُ بِيَدِهِ، فَأَدْخَلَهُ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا صَوْتُ الرَّجُلِ يَقْرَأُ، فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : "أَتَقُولُهُ مُرَاءً"^(٤)؟ فَقَالَ بُرَيْدَةُ: أَتَقُولُهُ مُرَاءً يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : لا، بَلْ مُؤْمِنٌ مُنِيبٌ"^(٥).

ومثل هذا السياق هو بالضبط، دون غيره، المقصود بما نحن فيه من حديث عن إنزال القول منزلة الظن. ومن الواضح أن المستفهم لا يكون حينئذ شاكًا، كما فهم صاحب "اللباب"^(٦)، أو وهم. فكل ما هنالك أن المستفهم يطلب

١. ابن يعيش، شرح المفصل: ٧ / ٧٩.

٢. أي: مخجن والنبي - صلى الله عليه وسلم - .

٣. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، أول مسند البصريين، حديث مخجن بن الأدرع.

٤. كذا.

٥. أحمد بن حنبل، مسند أحمد، باقي مسند الأنصار، حديث بريدة الأسلمي.

٦. انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٢٥٢.

رأي مُحدّثه أو ظنّه في قضيّة ما، ليس غير. ويترتّب عليه أن يُقال: رغم أنّ القول المُجرى مجرى الظنّ قولٌ في ظاهر اللفظ، إلاّ أنّه ليس له أدنى علقٍ بِنقل الكلام، فبحسب (قال) الظنيّة هذه، لا يكونُ الناطقُ السائلُ قاصداً إلى نقل الكلام البتّة.

وكثيراً ما يتمثّل لِخاطري أنّ هذا المبحث، إجراء القولِ مجرى الظنّ، مُرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بما جاء في موضعه من البحثِ ممّا خلفناه ظهريّاً. فإذا كان فعل القول - كما تجلّى - مَوْظَفاً في العربيّة بوصفه الفعل الرئيس اللّازم لنقل الكلام، وتعدّى الأمر - كما تبدّى - إلى قيام فعل القولِ بِنقل الأفعالِ توطئةً لتمثيلها، فلا عجب أن يظهر فعل القولِ في هذا المجالِ ناقلاً للأفكار مُعبّراً عن الآراء أو قُلُ مُستندراً لها. وقد عبّر "ابن يعيش" عن شيءٍ من هذا حيث قال: "وقد يُجرون القولِ مجرى الظنّ، فيعملونه عملاً. فإذا دخل على المبتدأ والخبر نصّبهما، لأنّ القولَ يدخلُ على جملةٍ فيتصوّرهما القلب، ويترجّح عنده، وذلك هو الظنُّ والاعتقاد، والعبارة باللسانِ عنه هو القول، فأجروا العبارة على حسب المُعبّر عنه. ألا ترى أنّه يُقال: هذا قولُ فلان، ومذهبُ فلان، وما تقولُ في مسألة كذا، ومعناه: ما ظنك وما اعتقادك"^(١).

والمستصفي من بعد هذا أنّ الحيزَ الذي يستقطنه فعل القولِ في العربيّة وينشط فيه هو: اللسانُ لنقل الكلام، والمكانُ لنقل الأفعال، والأذهانُ لنقل الأفكار.

١. ابن يعيش، شرح المفصل: ٧ / ٧٩.

وَمَثَلَةٌ مَوْقِفٌ ثَانٍ نَسْتَحْسِنُ إِيْرَادَهُ، لِأَنَّهُ قَرِيبٌ جِدًّا مِنْ سَابِقِهِ الْمَضْرُوبِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَلَبَّسَهُ. وَهُوَ أَنْ يَذْكَرَ شَخْصًا يُحَاوِرُكَ رَأْيًا سَيِّئًا أَوْ غَرِيبًا، فَيُدْفَعُكَ ذَلِكَ إِلَى أَنْ تُعِيدَ ذِكْرَ رَأْيِهِ، وَتَنْقُلَهُ مِنْهُ إِلَيْهِ، تَعْجَبًا مِنْكَ أَوْ إِنْكَارًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ بِتَحْوِيلِكَ بِنِيَّةِ كَلَامِهِ وَوَجْهَتَهُ مِنَ الْإِخْبَارِ إِلَى الْاسْتِفْهَامِ.

وَنَضْرِبُ لِهَذَا مَثَلًا رَجُلًا، اسْمُهُ صَلَاحٌ، لَكَ عَلَيْهِ ذَنْبٌ كَبِيرٌ، فَجَاءَكَ مَنْ يُخْبِرُكَ، وَلَيْكُنْ خَالِدًا، بِأَنَّ مَدِينَتَكَ صَلَاحًا، قَدْ سَافَرَ إِلَى أَسْتْرَالِيَا مُهَاجِرًا، وَلَمْ يَكُنْ قَدْ اسْتَأْذَنَكَ أَوْ أَعْلَمَكَ بِسَفَرِهِ. فَعِنْدَمَا يَقُولُ لَكَ خَالِدٌ - مَثَلًا - : "هَلْ عَرَفْتَ الْخَبَرَ؟ لَقَدْ هَاجَرَ صَلَاحٌ إِلَى أَسْتْرَالِيَا". فَيَتَوَقَّعُ أَنْ تَتَمَلَّكَ الدَّهْشَةُ حِينَئِذٍ، فَتَقُولَ مُنْكَرًا أَوْ غَاضِبًا أَوْ مُتَعْجَبًا: (أَتَقُولُ: "هَاجَرَ صَلَاحٌ إِلَى أَسْتْرَالِيَا؟")، نَاقِلًا الْكَلَامَ نَقْلًا حِكَايِيًّا كَمَا صَدَرَ مِنْ مُخْبِرِكَ خَالِدٍ. أَوْ تَقُولُ مُتَصَرِّفًا فِي كَلَامِهِ: "أَتَقُولُ إِنَّ صَلَاحًا هَاجَرَ إِلَى أَسْتْرَالِيَا؟". وَهَذَا - حَسْبُ - هُوَ السِّيَاقُ الَّذِي يَنْجَلِي فِيهِ نَقْلُ الْكَلَامِ، فَيَكُونُ هَذَانِ السُّؤَالَانِ فِي هَذَا الْمَقَامِ دَاخِلَيْنِ بِقُوَّةٍ فِي بَابِ مَا نُقِلَ مِنْ كَلَامِهِ.

وَمَا مِنْ شَكٍّ فِي أَنَّ هَذَا الْمَوْقِفَ - الْأَخِيرَ - أْبْعَدُ مَا يَكُونُ عَنْ سِيَاقِ الظَّنِّ، فَلَا يَرِدُ عَلَى خَاطِرٍ وَاحِدِنَا أَنْ يُجْرِيَ فِيهِ الْقَوْلَ مُجْرَى الظَّنِّ، فَيَسْأَلُ خَالِدًا، فَيَقُولُ: "*أَتَقُولُ (=أَتُظَنُّ) صَلَاحًا هَاجَرَ إِلَى أَسْتْرَالِيَا؟"، أَوْ "*أَتَقُولُ (=أَتُظَنُّ) أَنَّ صَلَاحًا هَاجَرَ إِلَى أَسْتْرَالِيَا؟". هُمَا جَمَلَتَانِ لِاحْتِنَانِ فِي مِثْلِ السِّيَاقِ الْمَضْرُوبِ ثَانِيًا، لِأَنَّ الْمَقَامَ لَا يَسْتَوْعِبُ الْاسْتِعْلَامَ عَنْ رَأْيِ مُكَلِّمِكَ.

وَبِمُوازَنَةٍ سَرِيعَةٍ بَيْنَ الْاسْتِفْهَامِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى الْقَوْلِ الْمُنْزَلِ تَنْزِيلِ الظَّنِّ، كَمَا فِي: "أَتَقُولُ الْبَطْلَ مِيتًا نِهَآيَةَ الْفَلَمِ؟"، وَالْاسْتِفْهَامِ الْآخَرَ الْمُضْمَنَ كَلَامًا مَنْقُولًا كَمَا فِي: "أَتَقُولُ إِنَّ صَلَاحًا هَاجَرَ إِلَى أَسْتْرَالِيَا؟"، نَطْمِنُ إِلَى تَقْرِيرِ أَنَّ الْأَخِيرَ لَا

مَحَالَةٌ مُؤَسَّسٌ عَلَى كَلَامِ خَبْرِيٍّ سَابِقٍ، وَسَبِيلُهُ التَّعَجُّبُ أَوْ الْإِنْكَارُ، وَلَا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى جَوَابٍ. أَمَّا الْأَوَّلُ فَغَيْرُ حَقِيقَةِ الثَّانِي، إِذْ لَا يَتَأَسَّسُ عَلَى كَلَامِ خَبْرِيٍّ كَالَّذِي تَأَسَّسَ عَلَيْهِ ذَلِكُمْ، وَسَبِيلُهُ طَلَبُ الْعِلْمِ حَوْلَ ظَنِّ مَقَابِلِكَ وَرَأْيِهِ، وَلِذَلِكَ فَهُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَى جَوَابٍ.

وَقَدْ أَقْضَى بَعْضُ الْمُتَقَدِّمِ، إِلَى أَنْ اسْتَحْكَمَ الْأَمْرُ بِبَعْضِ الْقَوْمِ، فَمَا كَانَ مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ انْقَادُوا إِلَى وَضْعِ عَكْسِيٍّ، مُؤَدَّاهُ أَنَّكَ أَيْنَمَا رَأَيْتَ (أَنَّ) الْمَقْتُوْحَةَ حَالَةً بَعْدَ قَوْلٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تُفَسِّرَ الْأَمْرَ سَرِيعاً عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ (قَالَ) الظَّنِّيَّةِ، بِغَضِّ الطَّرْفِ عَنِ مُلَابَسَاتِ السِّيَاقِ وَحَيْثِيَّاتِهِ. وَهَذَا لَا يَصِحُّ عِنْدِي، فَقَدْ غَدَا وَاضِحاً أَنَّ الْعَرَبِيَّةَ - فِي عُسُورٍ لَاحِقَةٍ - أَنْشَأَتْ تَحْوِ مَنْحَى تَطَوُّرِيّاً، تُمَحِّضُ فِيهِ أَدَاةً وَاحِدَةً لِنَوْعِي الْقَوْلِ: الْحِكَايَةِ وَالْإِخْبَارِ، وَهِيَ (أَنَّ). فَتَجِدُ مَنْ يَقُولُ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ: "قَالَ أَنَّهُ سِيْذَهَبٌ"، كَقَوْلِكَ بِالْكَسْرِ: "قَالَ إِنَّهُ سِيْذَهَبٌ"، وَلَا فَرْقَ.

فَمِنْ الْبَاحِثِينَ مَنْ يَرَى أَنَّ (قُلْتُ) فِي بَيْتِ الْخُطْبَةِ (٤٥هـ)، الْوَارِدِ مَطْلَعاً لِقَصِيدَةٍ يَصِفُ فِيهَا جَمَلاً: (١)

إِذَا قُلْتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَلَدَةٍ وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ (٢) بِالْهَجْرِ (٣)

بِمَعْنَى (ظَنَنْتُ)، مَعَ أَنَّهُ لَا أَثَرَ فِيهِ لِلِاسْتِفْهَامِ، وَفَعَلَ الْقَوْلُ مَسْنَدٌ إِلَى مَا لَا خَطَابَ فِيهِ، وَهُوَ "تَاءُ الْمَفْرَدِ الْمُتَكَلِّمِ"، أَيُّ مُخَالَفًا بِذَلِكَ الْقَوَاعِدِ الَّتِي قَرَّرَهَا الْجُمْهُورُ وَذَكَرْنَاهَا سَابِقاً.

١. انظره في: خالد بن عبد الله الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح: ٢٨١/١.

٢. الولية: جمعها ولايا، كل ما يلي ظهر البعير ويكون تحت الرجل (انظر: ابن منظور، لسان العرب: هجر).

٣. الهجر: نصف النهار عند اشتداد الحر (انظر: ابن منظور، لسان العرب: هجر).

والغريبُ أن هذا الرأيَ القائلَ بأنَّ (قُلْتُ) في البيتِ بمعنى (ظَنَنْتُ)، إضافةً إلى خروجه عن قواعدِ النحاة، فإنه لم يكنْ مُملًى من السياقِ أو مقروضاً من المعنى. إنما كانْ مُسبباً من فتحِ الهمزةِ في (أَنْ) بعدَ (قُلْتُ)، ولا شيءَ آخرَ. فـ(قُلْتُ) - عندَ بعضِ الباحثينَ - محكومٌ عليه بأنه بمعنى (ظَنَنْتُ)، لمجردِ أنَّ (أَنْ) جاءتْ بعدَ (قُلْتُ)، حتَّى لو خالفَ ذلكَ معنى البيتِ ولغةَ العرب. قالَ "محمدُ محيي الدين عبد الحميد": "وَرَدَ إِجْرَاءُ الْمَاضِي الْمُسْنَدِ إِلَى تَاءِ الْمُتَكَلِّمِ مُجْرَى الظَّنِّ فِي قَوْلِ الخَطِيبَةِ... وَوَجْهُ الاستِشْهَادِ بِهَذَا البيتِ أَنَّ الرِّوَايَةَ فِيهِ بِفَتْحِ هَمْزَةِ "أَنِّي". فَلَوْ لَمْ تَكُنْ "قُلْتُ" بِمَعْنَى "ظَنَنْتُ" لَوَجِبَ أَنْ تُكْسَرَ الهمزةُ، لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ كَسْرَ الهمزةِ وَاجِبٌ بَعْدَ القَوْلِ الَّذِي تَقْصِدُ بِهِ الحِكَايَةَ، كَمَا فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى - : ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾^(١).

فالمعيارُ الذي إليه الاحتكامُ في إثباتِ معنى للقولِ عنده، سواء أكانَ الظنُّ أم القولَ المعهودَ، ليسَ المعنى ولا السياقُ، بل كَسْرُ الهمزةِ وفتحُها. ولم يَتَوَقَّفْ "عبد الحميد" قليلاً أو كثيراً لِيُشْرِحَ لَنَا البيتَ وَفَقاً لـ(قَالَ) الظنِّيَّةِ كما يَفْهَمُهَا! بل إنه - على غيرِ ما عَوَّدَنَا - لم يَتَعَرَّضْ للبيتِ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ، فلم يَفْسِّرْ كلمةً واحدةً فِيهِ، رَغْمَ كونه شَاهِداً لُغَوِيًّا!

لو قُلْنَا إِنَّ (قُلْتُ) بِمَعْنَى (ظَنَنْتُ) لم يكنْ المعنى مُتَّجِهاً. فكيفَ يستقيمُ لَهُ المعنى عندما يَقُولُ: "إِنِّي إِذَا ظَنَنْتُ أَنِّي رَاجِعٌ إِلَى بِلَدَةٍ، فَإِنِّي سُرْعَانَ مَا أُنزِلُ الرَّحْلَ عَن ظَهْرِ بَعِيرِي فِي تِلْكَ البِلَدَةِ"^(٢) فِي مُنْتَصَفِ النِّهَارِ!!؟ وسواءَ فهمتَ

١. ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ص ٣٧٩.

٢. الباء في (بها) من البيت تعني (في) الظرفية المكانية، والهاء ترجع إلى البلدة.

القول بِحُسْبَانِهِ ظَنًّا شَكِّيًّا أَوْ يَقِينِيًّا^(١)، فَإِنَّ شَطْرِي الْبَيْتِ يَبْدُوَانِ غَيْرَ مُتَسَاوِفَيْنِ. فَإِذَا شَكََّ الشَّاعِرُ فِي عَوْدَتِهِ إِلَى تِلْكَ الْبَلَدَةِ، فَكَيْفَ يَقُولُ تَالِيًا إِنَّهُ سَيَضَعُ الرَّحْلَ عَنِ ظَهْرِ الْبَعِيرِ فِي تِلْكَ الْبَلَدَةِ؟! أَمَا إِذَا كَانَ الْقَوْلُ بِمَعْنَى الظَّنِّ الْيَقِينِيِّ، فَلَا مَعْنَى لِأَنَّ يَقُولَ إِنَّهُ مَا إِنَّ يَتَأَكَّدُ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى بَلَدَةٍ حَتَّى يُسَارِعَ إِلَى أَنْزَالِ الرَّحْلِ وَقْتَ الْهَاجِرَةِ.

أَمَّا الرَّأْيُ السَّوْجَهُ فَهُوَ أَنْ يُقَالَ إِنَّ (قُلْتُ) بِمَعْنَى الْقَوْلِ الْمَعْهُودِ فِي الْأَذْهَانِ، الدَّالُّ عَلَى الْقَوْلِ لَفْظًا وَمَعْنَى، بَلْ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا، إِذْ لَشِدَّةِ تَعَلُّقِ الْقَوْلِ فِي بَيْتِ الْحَطِيئَةِ بِالْقَوْلِ الْمَسْمُوعِ، فَإِنَّهُ يَأْتِي بِمَعْنَى الْإِعْلَانِ وَرَفْعِ الصَّوْتِ. فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: "مَا إِنَّ أُعْلِنُ عَنِ عَوْدَتِي إِلَى بَلَدَةٍ مَا، حَتَّى أَرَى فِيهَا ظَهْرًا وَأَنَا أَنْزِلُ الرَّحْلَ"، وَفِي هَذَا كِنَايَةٌ لَطِيفَةٌ عَنِ شِدَّةِ سُرْعَةِ جَمَلِهِ. وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي يَنْتَفِقُ مَعَ الْبَيْتِ الْآتِي مُبَاشَرَةً، الَّذِي يَصِفُ فِيهِ سُرْعَةَ الْجَرِيِّ:

تَرَى بَيْنَ مَجْرَى مِرْقَقِيهِ وَثِيلِهِ^(٢) هَوَاءَ كَفَيْفَاةٍ بَدَا أَهْلَهَا قَفْرٍ

غَيْرَ أَنَّ مِنَ الْمَقْطُوعِ بِهِ أَنَّ (قَالَ أَنَّ) فِي قَوْلِ الْبَحْتَرِيِّ (٢٨٤هـ) :

أَعْرَضْتُ حَتَّى خَلْتُ أَنِّي ظَالِمٌ وَعَعَنْتُ حَتَّى قُلْتُ أَنِّي مُذْنِبٌ

عَلَى مَعْنَى الظَّنِّ. وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ يُوَازَنُ فِي هَذَا الْبَيْتِ بَيْنَ قَوْلِهِ فِي الشَّطْرِ الْأَوَّلِ: (خَلْتُ أَنِّي ظَالِمٌ)، وَقَوْلِهِ فِي الشَّطْرِ الثَّانِي: (قُلْتُ أَنِّي مُذْنِبٌ). وَطَبِيعِيٌّ أَنْ يَكُونَ مُؤَدَى هَذِهِ الْمُقَابَلَةِ التَّسْوِيَّةَ بَيْنَ (خَلْتُ) وَ(قُلْتُ) مِنْ حَيْثُ الدَّلَالَةُ.

١. انظر: ابن منظور، لسان العرب: (ظنن).

٢. الثيل: وعاء قضيب البعير (انظر: ابن منظور، لسان العرب: ثيل).

ولابن الهبائية (٥٠٩هـ) قصيدة تقع في مئة وستة أبيات، قائمة كلها على السرد القصصي، وتحوي حواراً ممتداً بين أطراف عدة. وقد ورد القول فيها دالاً على لفظ القول ومعناه اثنتين وثلاثين مرة. بل إن أول كلمة في المطلع (قال):

قال: نعم، خرجت في جماعة تاجرة، لكلنا بضاعة

فإذا ما قرأت - في سياق كهذا - بيتاً يشتمل على (قال أن)، فالمرجح أن يميل بك الفكر إلى تغليب أن يكون المقصود بالقول لفظه ومعناه معاً. وهو الأمر الحاصل في البيت الحادي والستين:

قال له الشاطر أن الغلبة أن يدرك الإنسان ما قد طلبته

تأمله تجد فيه مرجحاً آخر يضاف إلى ما ذكر من مرجحات وإرادة في السياق العام. فـ(قال) فيه لا يمكن أحداً أن يقول في شأنها إنها للظن هنا، لاكتمال عناصر القول هنا، من قائل ومقول ومقول له. ثم إنك لا تستطيع أن تحل (ظن) محل (قال): " * ظن له الشاطر أن الغلبة ...". إذن، فلا مناص من الاعتراف بأن البيت منطوق على قول هو قول لفظاً ومعنى، مع أنه متبوع (أن) مفتوحة الهمزة.

كما نجد في نونية ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، البالغة ٥٨٠٤ أبيات، البيتين:

وأتى إلى حزب الهدى أعظاهم
شبه اليهود، وذا من البهتان
إذ قال أنهم مشبهة^(١)، وأن
تم مثلهم، فمن الذي يلحاني

١. المشبهة: نقر من الناس أجروا الصفات، الواردة في الآيات المتشابهات، على ظاهرها من دونها تأويل، تعالى الله علواً كبيراً. انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٧٨ / ٢.

ولا يُنظَرُ - في ثاني البيتين - إلى الفعل (قال) إلا بعدَه فعلاً دالاً على القول من جهة اللفظ والمعنى. ولا يدَعُونَكَ فَتَحُ الهمزة في (أن)، الواردة بعدَ (قال)، إلى القول بأنَّ (قال) آتيةٌ على معنى الظنِّ. إذ لا يستقيم لك ذلك هنا أيضاً، بسبب أنَّ ثَمَّةَ قائلاً ومقولاً ومقولاً له. ثُمَّ إِنَّ الخِطَابَ (وَأَنْتُمْ مِثْلَهُمْ) يقرضُ حواراً دائراً بين حزبِ الهدى ومن يتَّهَمُهُمُ بُهتاناً بأنهم مُشَبَّهَةٌ مِثْلُ اليهود. والتقدير: قال ذلك الذي يدَّعي البُهتانَ على حزبِ الهدى، في خطابهِ للمُهتدين: إنَّهُم - أي اليهود - مُشَبَّهَةٌ، وأنتم - في أمرِ التشبيه - مِثْلُ اليهود.

جريدة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أحمد بن حنبل (المتوفى ٢٤١هـ)، مُسْنَدُ الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي، ١٩٨٥.
- أحمد مختار عمر، أنا واللغة والمجمّع، ط١، عالم الكتب - القاهرة، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢م.
- إسماعيل أحمد عميرة، بحوث في الاستشراق واللغة، ط١، دار البشير - عمّان، مؤسّسة الرسالة - بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- الألويسيّ (المتوفى ١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- البخاريّ، صحيح البخاريّ، تقديم وتحقيق وتعليق: محمود النواوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد خفاجي، مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة، مطبعة الفجالة الجديدة، ١٣٧٦هـ.
- برجشتراسر، التّطوُّرُ النّحويُّ للغة العربيّة، أخرجهُ وصحّحهُ وعلّقَ عليه: رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي - القاهرة، دار الرفاعي - الرياض، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- البغويّ (المتوفى ٥١٦هـ)، تفسير البغويّ المُسمّى معالم التنزيل، إعداد وتحقيق: خالد عبد الرحمن العكّ ومروان سوار، ط١، دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦.

- الترمذِيّ (المُتَوَفَّى ٢٧٩هـ)، سنن الترمذِيّ وهو الجامع الصحيح، ضبطه وراجع أصوله وصَحَّحَهُ: عبد الرحمن محمد عثمان، ط٣، دار الفكر، ١٣٩٨ - ١٩٧٨.
- ابن جنِّيّ (المُتَوَفَّى ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجّار، ط٤، دار الشؤون الثقافيّة العامّة - بغداد، ١٩٩٠م.
- ابن الجوزي (المُتَوَفَّى ٥٩٧هـ)، زاد المسير في علم التفسير، حَقَّقَهُ وكتب هوامِشَهُ: محمد بن عبد الرحمن عبد الله، خرَّجَ أحاديثَهُ: أبو هاجر السعيد ابن بسيوني زغلول، ط١، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- خالد عبد الله الأزهرِيّ (المُتَوَفَّى ٩٠٥هـ)، شرح التوضيح على التصريح، ط١، دار الكتب العلميّة - بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الرازي (المُتَوَفَّى ٦٠٤هـ)، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، ط١، دار الكتب العلميّة - بيروت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الزركشيّ (المُتَوَفَّى ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، المكتبة العصرية: صيدا - بيروت، ١٩٧٢م.
- ابن السراج (المُتَوَفَّى ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٤، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- سيبويه (المُتَوَفَّى ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- الطبري (المُتَوَفَّى ٣١٠هـ)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ط٣، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

- عالم سبيط النيلي، النظامُ القرآنيُّ: مقدِّمةٌ في المنهج اللفظيِّ، دار أسامة - عمّان، ١٩٩٩م - ١٤١٩هـ.
- عبد الرحمن محمَّد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربيِّ، مؤسَّسة الصباح - الكويت.
- ابن عقيل (المُتوفى ٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر - بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥.
- العكبري (المُتوفى ٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط١، دار الفكر المعاصر - بيروت، دار الفكر - دمشق، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- عمر يوسف عكاشة، النحو الغائب: دعوة إلى توصيف جديد لنحو اللغة العربية في مقتضى تعليمها لغير الناطقين بها، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت، ٢٠٠٣.
- فاضل صالح السامراني، معاني النحو، ط٢، دار الفكر - عمّان، ١٤٢٣ - ٢٠٠٣.
- فاطمة بنت عبد الرحمن رمضان بن حسين، قضايا عامل الجرّ في الاستعمال العربي، ط١، شركة مكة للطباعة والنشر، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ابن كثير (المُتوفى ٧٧٤هـ)، تفسير القرآن العظيم، ط١، دار الأندلس - بيروت، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.

- مالسك بن أنس (المُتَوَفَّى ١٧٩هـ)، المُوَطَّأ، حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَهُ: محمود أحمد القيسيَّة، ط١، مؤسَّسة النداء - أبو ظبي، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- الميرد (المُتَوَفَّى ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: حسن حمد، مُراجَعَة: إميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلميَّة - بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ابن مجاهد (المُتَوَفَّى ٣٢٤هـ)، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف - القاهرة، مُقَدِّمَة الطبعَة مؤرَّخَة في ١٤٠٠هـ.
- محمد عبد الله جبر، الضمائر في اللغة العربيَّة، ط١، دار المعارف - القاهرة، ١٩٨٣.
- محمَّد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ط٢، مكتبة لبنان - بيروت، ١٩٨٥.
- محمَّد كامل حسين، اللغة العربيَّة المُعاصِرَة، دار المعارف بمصر، ١٩٧٦.
- ابن منظور (المُتَوَفَّى ٧١١هـ)، لسان العرب، ط١، دار صادر - بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- الموزعي (المُتَوَفَّى ٨٢٥هـ)، مصابيح المغاني في حروف المعاني، تحقيق: عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، ط١، دار المنار، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣.
- النسائي (المُتَوَفَّى ٣٠٣هـ)، سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي، ط١، دار الفكر - بيروت، ١٣٤٨هـ - ١٩٣٠م.

- ابن هشام (المتوفى ٧٦١هـ-)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: غُدَّةُ السَّالِكِ إِلَى تَحْقِيقِ أَوْضَاحِ الْمَسَالِكِ لِمَحْمَدٍ مُحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الحَمِيدِ، المَكْتَبَةُ العَصْرِيَّةُ: صيدا - بيروت، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨.
- ابن هشام (المتوفى ٧٦١هـ-)، شرحُ شذورِ الذهبِ في معرفةِ كلامِ العربِ، ومعه كتاب: منتهى الأربِ بِتَحْقِيقِ شرحِ شذورِ الذهبِ لِمَحْمَدٍ مُحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الحَمِيدِ، دار الفكر.
- ابن هشام (المتوفى ٧٦١هـ-)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، حَقَّقَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ: مازن المَبَارَكِ ومحمَّدُ علي حمد الله، راجعة: سعيد الأفغاني، ط ٦، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٥.
- هنري فليش اليسوعي، العرْبِيَّةُ الفصحى: نَحْوُ بِنَاءِ لُغَوِيٍّ جَدِيدٍ، تَعْرِيبٌ وَتَحْقِيقٌ: عبد الصَّبُورِ شَاهِينِ، ط ١، المَطْبَعَةُ الكاثوليكيَّةُ - بيروت، ١٩٦٦.
- ابن يعيش (المتوفى ٦٤٣هـ-)، شرح المِفْصَلِ، عالم الكتب - بيروت.

- Charles N. Li, Direct speech and indirect speech: A functional study, in: Direct and Indirect Speech, edited by: Florian Coulmas- Berlin, New York, Amsterdam: Mouton, de Gruyter, 1986.